هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة العلوم التطبيقية

كلية الحقوق

ماجستير في القانون التجاري

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 24-26 مايو 2021

HA016-C3-R016

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب - مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. مقدمة 3

ب. بيانات البرنامج 5

ج. ملخص الأحكام 9

د. المعايير والمؤشرات 11

المعيار (1) 11

المعيار (2) 27

المعيار (3) 42

المعيار (4) 53

هـ. الاستنتاج 64

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

*المعيار 1: **برنامج التعلُّم***
*المعيار 2: **كفاءة البرنامج***
*المعيار 3: **المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
*المعيار 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمُ العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة العلوم التطبيقية
الكلية/ القسم*	كلية الحقوق
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	ماجستير في القانون التجاري
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	تم التصديق لجامعة العلوم التطبيقية من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم – مملكة البحرين بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (2004/140) المؤرخ في 5 يوليو 2004
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	9
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	5 سنوات بدءًا من تاريخ إصدار ملخص التسكين في سجل الإطار الوطني للمؤهلات
عدد الوحدات*	9 مقررات بالإضافة إلى مقرر الرسالة
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	144
أهداف البرنامج*	1. تلبية حاجات المجتمع بخريجين متخصصين في مجال القانون التجاري، وقادرين على خدمته، والعمل بكفاءة عالية، عبر تمكين المتعلم من اكتساب المعرفة الناقدة، واستخدام المهارات الاحترافية والإبداع في تطبيقها. 2. إعداد خريج قادرٍ على استخدام مزيج من الأساليب؛ للقيام بالتفسير، والتحليل النقدي، والترجيح والاستدلال في مجال

	القانون التجاري، والموضوعات القانونية المستحدثة ذات الصلة. 3. تشجيع البحث العلمي الرصين والابتكار لدى الطالب في مجال القانون التجاري والمساهمة به، بتطوير مهاراته على استخدام أساليب، ومنهجية، وأخلاقيات البحث العلمي السليمة، وامتلاك أدواته. 4. تنمية وصقل قدرات الطالب العلمية، وخلق المناخ الملائم للإبداع والابتكار في العمل في مجال القانون التجاري، بما يتلاءم مع أخلاقيات المهنة والمسئولية الاجتماعية. 5. تنمية مهارات التواصل لدى الطالب؛ لنقل المعلومات والأفكار المعقدة في مجال القانون التجاري، والعمل باستقلالية في هذا الخصوص في سياقات متغيرة.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	A. الفهم والمعرفة: A1. إظهار معرفة ناقدة، وفهم بكافة القضايا القانونية المعاصرة، والفقهية الخلافية المتعلقة بموضوعات وقواعد القانون التجاري السارية محليًّا وإقليميًّا في هذا الخصوص وبأصولها التاريخية وتطبيقاتها القضائية. A2. إظهار معرفة تفصيلية شاملة، وفهم بالقواعد الإجرائية الناظمة لعمل المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالقانوني التجاري السارية محليًّا وإقليميًّا. B. المهارات الخاصة بالموضوع:

	B1. إظهار إبداع في تطبيق النصوص القانونية عمليًّا من خلال التعامل مع المواقف، أو القضايا، أو المشكلات المعقدة وغير المتوقعة المتعلقة بالمسائل القانونية التجارية. B2. إظهار مستوى احترافي في تخطيط، وتنفيذ أبحاث، ورسالة علمية متخصصة رصينة في مجال القانون التجاري وتفصيلاته. C. مهارات التفكير الناقد: C1. إظهار مستوى احترافي في تفسير القواعد القانونية المتخصصة بمواضيع القانون التجاري تفسيرًا أصوليًّا؛ يمكنه من الوصول إلى معاني النصوص الدقيقة، واستنباط الأحكام منها وتحليلها تحليلاً دقيقًا. C2. إظهار القدرة على التحليل الناقد للنظريات والآراء الفقهية، والأحكام القضائية، وأحكام هيئات التحكيم التجاري، وتكوين الرأي حيالها. D. المهارات العامة والتحويلية: D1. استخدام المهارات الاحترافية؛ للتواصل بفاعلية شفهيًّا وكتابياً أثناء المناقشة، وعرض الأبحاث والمواضيع القانونية والآراء الفقهية، وأثناء التواصل مع الأقران، والمتخصصين، وبلغةٍ سليمةٍ في مجال القانون التجاري. D2. العمل بمستوى احترافي في السياقات المتغيرة، مع استدامة المسئولية تجاه الأفراد والمجموعات أثناء الحلقات

	النقاشية، وإعداد التقارير والمقالات البحثية الفردية و/ أو الجماعية في مجال القانون التجاري.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	لا ينطبق
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الإستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد تمَّ تصميم برنامج "ماجستير في القانون التجاري" في ضوء إستراتيجية الجامعة للتعليم والتعلم والتقييم، وسياسة وإجراءات تطوير البرنامج الجديد. وبدأ التدريس في البرنامج في العام الأكاديمي 2007–2008، ثم أعيد فتح القبول به في العام الأكاديمي 2015–2016، بناءً على موافقة مجلس التعليم العالي، بعد أنْ أُدْخِلت عليه تطويرات وفقًا للوائح الجامعة، وعلى وجه الخصوص لائحة الدراسات العليا، وقد تمت صياغة مواصفات البرنامج، في ضوء هذا التطوير. وقد اطلعت لجنة المراجعة على الخطة التشغيلية السنوية، والتي تبين – من خلال المقابلات – أنه تم إعدادها بناءً على استطلاع رأي أعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج، وأرباب الأعمال والخريجين. كما اطلعت اللجنة على تقرير المراجعة الدورية، وتقرير المراجعة السنوية للبرنامج، حيث تبين للجنة المراجعة وجود تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج يُجْرَى عليه تحسينات بشكل دوري منتظم؛ تضمن أنَّ البرنامج ذو صلة بأهدافه، ويلتزم باللوائح ذات العلاقة.
- تطبيقًا لسياسة إدارة المخاطر، فإنَّ لدى الجامعة سجلًا لإدارة المخاطر، فضلاً عن سجل المخاطر الخاص بالكلية الذي تعده لجنة خاصة بذلك، والذي يتضمن تحديدًا لـ (19) خطر يواجه كلية الحقوق بكافة برامجها. وقدم للجنة المراجعة أدلة على مناقشة هذا السجل داخل اللجنة المختصة والذي تمَّ

اعتماده. ويضع تقرير التقييم الذاتي، بعض الأمثلة على المخاطر الـ (19)، التي تواجه البرنامج. وقد تبين للجنة المراجعة أنَّ لجنة التخطيط الإستراتيجي وإدارة المخاطر على مستوى الجامعة تتولى وضع وإدارة الخطط المستقبلية إزاء المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه برنامج ماجستير في القانون التجاري، واتخاذ الإجراءات والحلول المناسبة؛ للتصدي لها ومعالجتها، والتي كان من أهمها اعتماد نظام التعليم عن بعد (محاضرات – واختبارات) منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أنَّ إدارة البرنامج حرصت جديًّا على وضع تصور بعدد لا بأس به من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البرنامج، واقترحت الحلول لها كما حدث مع مخاطر كورونا، وهو أمر مستحسن، ومع ذلك تُشجع اللجنة ضرورةَ تحديث قائمة المخاطر بشكل دوري حسب المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

- عقب صدور قرار مجلس الوزراء رقم (و د 2004/140) لسنة 2004، بإدراج الجامعة مؤسسيًّا، وفي سبيل ضمان اتساق مواصفات برنامج ماجستير في القانون التجاري، مع المحددات الوصفية للإطار الوطني للمؤهلات، فقد تم تشكيل لجنة لتسكين البرنامج، ولجنة لتوكيد متطلبات التسكين. ويتبين من محاضر اجتماع اللجنتين، أنَّهما قامتا بإدخال تعديلات على مخرجات التعلم في مواصفات البرنامج؛ من أجل أن يأتي تصميمها أكثر اتفاقًا مع الإطار الوطني للمؤهلات. كذلك، تم إعادة النظر في بناء الخطة الإرشادية للبرنامج؛ لبيان توزيع المقررات على المستوى التاسع اتساقًا مع ضوابط الإطار الوطني للمؤهلات. ومن خلال فحص هذه الأدلة، وجدت لجنة المراجعة أنَّ البرنامج يفي بمتطلبات تصميم المؤهل الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات، وما يتعلق به من عمليات ربط المؤهلات وإقرارها.

- في ضوء وثيقة مواصفات البرنامج، فإنَّ مسمَّاه هو: "ماجستير في القانون التجاري"، وهو مسمى مختصر، وموضح لنوع البرنامج ومستواه، حيث تدل كلمة "ماجستير"، في عنوان البرنامج أنه ينتمي إلى المستوى التاسع في دليل الإطار الوطني للمؤهلات. أما كلمات "في القانون التجاري"، فإنَّها تبين التخصص الدقيق للبرنامج المتعلق بسائر موضوعات القانون التجاري. وهي مبينة بشكل واضح في نموذج الشهادة الدراسية. ويتضمن كتيب برامج الكلية، جميع التفاصيل المتعلقة بالبرنامج، وهو كتيبٌ متاحٌ في متناول الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن نشر معلومات عن البرنامج في الموقع الإلكتروني للجامعة.

- يتضح من الأدلة المقدمة أنَّ كلية الحقوق قد التزمت بأحكام سياسة وإجراءات تطوير البرامج الجديدة، في تحديد أهداف برنامج "ماجستير في القانون التجاري" وقت طرحه، ثم تم إدخال تعديل على هذه الأهداف في ضوء مراجعته الدورية، والسنوية، وفي ضوء تقريره السنوي، واستطلاع رأي أرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري، فضلاً عن المقايسات المرجعية التي أجرتها الكلية، حتى تحددت للبرنامج خمسة أهداف واضحة وشاملة، وهي متوافقة مع مخرجاته التعليمية المطلوبة، كما يتضح من جدول الربط بين أهداف البرنامج ومخرجاته التعليمية الوارد في تقرير التقييم الذاتي.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال الأدلة المقدمة – أنَّ هناك ربطًا بين الخطة الإستراتيجية للجامعة والبرامج المطروحة بها، وتوضح الجداول المُتَضَمَّنَة في تقرير التقييم الذاتي، الربطَ بين رسالة الكلية ورسالة الجامعة، والربطَ بين أهداف البرنامج مع رسالة الكلية والجامعة، والربطَ بين أهداف البرنامج مع الأهداف الإستراتيجية للجامعة. وبشأن تعزيز البحث العلمي في مجال القانون التجاري، فيتضح من الأدلة المقدمة أنَّ الطالب يتلقى دروسًا في مناهج البحث القانوني، ويقوم بإعداد رسالة ماجستير تحت إشراف أستاذ متخصص، وهو ما يتضح جليًّا من مواصفات البرنامج، ومن مواصفات مقرر الرسالة. وترى لجنة المراجعة – بناءً على ما سبق – أن البرنامج يسهم في تحقيق رسالة كل من الكلية والمؤسسة، وتحقيق أهدافهما الإستراتيجية، بما فيها الأهداف المتعلقة بالبحث العلمي.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف*

- تحدد جامعة العلوم التطبيقية المواصفات الواجب توافرها في خريجيها في وثيقة مواصفات الخريجين، تأسيسًا على ما تضمنته الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي من تحديد مهارات القرن الواحد والعشرين. لذلك، تحدد مواصفات برنامج "ماجستير في القانون التجاري"، المهارات التي يجب على الطلبة اكتسابها من خلال دراسة هذا البرنامج، وهي مهارات محددة وواضحة المعالم كما وردت في تقرير التقييم الذاتي،

وتتوافق مع ما ورد في الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي. ويبين الجدول الوارد في التقرير المذكور، الربط بين أوصاف الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

- نظرًا لما تتطلبه إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، من ضرورة تحقيق مخرجات تعليمية واضحة في كل برنامج دراسي تقدمه الجامعة، فقد تحددت لبرنامج ماجستير في القانون التجاري – عند تأسيس مواصفات البرنامج – مخرجات تعليمية واضحة وملائمة لنوعه ومستواه. وتم إدخال التحسين على مواصفات البرنامج استنادًا إلى المراجعات الدورية وتحقيقًا لهذه الغاية. فتطبيقًا لسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، واعتمادًا على المراجعة الدورية للبرنامج ومراجعته السنوية، واستطلاع رأي مجلسه الاستشاري، وأرباب الأعمال، والخريجين، تم تعديل مخرجات التعلم في مواصفاته؛ لتصبح أكثر اتفاقًا مع دليل الإطار الوطني للمؤهلات. ويتبين من محضر اجتماع مجموعة التركيز، – التي تشكلت من خبراء قانونيين ذوي مستوى رفيع – مدى عمق المناقشات التي صاحبت تعديل مخرجات التعلم تحقيقًا للغاية المشار إليها. ونتيجة لهذا التعديل، تم اعتماد التقسيم الوارد في الإطار الوطني للمؤهلات لمخرجات التعلم بين الفهم والمعرفة (A)، والمهارات الخاصة بالموضوع (B)، ومهارات التفكير الناقد (C)، والمهارات العامة والتحويلية (D). وتتسم مخرجات التعلم – كما تحددت في مواصفات البرنامج – بالتناغم، حيث يوجد مخرجان لكل فئة من الفئات الأربع. ويأتي التعبيرُ عن مخرجات التعلم واضحًا وسليمًا من حيث الاعتبارات التربوية باعتماد تصنيف (بلوم) للأهداف التعليمية، كما أنَّ هذه المخرجات تُظهر الارتباط الوثيق بينها، حيث يبدو جليًّا أن مخرجات كل فئة هي المقدمة الضرورية لتحقق مخرجات الفئة التالية لها. وقد أوضح تقرير التقييم الذاتي – من خلال الجدول الذي أورده – وجهَ الارتباط بين مخرجات التعلم وأهداف البرنامج، كما أكد تقرير المراجع الخارجي، ملاءمة مخرجات التعلم لهذه الأهداف.

- نظرًا لاعتماد كلية الحقوق على تصنيف (بلوم) للأهداف التعليمية، في صياغة أهداف المقررات والبرنامج، وفي تحديد المخرجات التعليمية لكل منهما، فقد أضحى قياس المخرجات التعليمية يسيرًا بربطها بوسائل التقييم المعتمدة لمختلف مقررات البرنامج، بالإضافة إلى الرسالة المقدمة من الطالب، وقد وجدت لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مُصاغة بطريقة مناسبة، وقابلة للقياس. كما أجرت كلية الحقوق مقايسة مرجعية مع برنامج مماثل بإحدى الجامعات الإقليمية، وقد ساهمت هذه المقايسةُ في إعادة صياغة مخرجاته التعليمية على نحو ما تم بيانه في الفقرة السابقة.

- انعكس تحديد المخرجات التعليمية لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري" على مواصفات المقررات الدراسية التي يتكون منها، على نحو جعل المخرجات التعليمية لكل مقرر تساهم في تحقيق المخرجات التعليمية للبرنامج، كما تبين في مواصفاته. وقد فحصت لجنة المراجعة مخرجات التعلم المطلوبة في عدد من المقررات الدراسية، ووجدت أنها مناسبة وتتوافق مع مستوى المقرر ومحتواه. إلا أنها تؤكد على توصيتها الواردة في المؤشر 1.3، بخصوص ضرورة النظر في المنهج الدراسي بما يعكس تحقق تلك المخرجات.

- تتضمن وثيقةُ مواصفات برنامج "ماجستير في القانون التجاري " مصفوفةً لربط مخرجات التعلم المطلوبة لكافة المقررات مع مخرجات تعلم البرنامج. كما تتضمن وثائقُ مواصفات المقررات جدولًا يربطُ بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد فحصت لجنة المراجعة مصفوفةَ الربط وجداول الربط تلك، ووجدت أن هناك ربطًا ملائمًا بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

- وَفْقًا للجدول الخاص بالمخرجات التعليمية الوارد في تقرير التقييم الذاتي، تتمثل المخرجات التعليمية المتعلقة بالبحث العلمي في مخرجين؛ الأول: هو المخرج B2 (إظهار مستوى احترافي في تخطيط وتنفيذ أبحاث ورسالة علمية متخصصة رصينة في مجال القانون التجاري وتفصيلاته)، والثاني: هو المخرج D2 (العمل بمستوى احترافي في السياقات المتغيرة مع استدامة المسئولية تجاه الأفراد والمجموعات أثناء الحلقات النقاشية، وإعداد التقارير والمقالات البحثية في مجال القانون التجاري). ووجدت لجنة المراجعة أنَّ المخرج B2 متحقق عبر مقرر مناهج البحث القانوني، ومقرر الرسالة، وكذلك في كافة المقررات؛ إذ إنَّ جميعها تتضمن جانبًا بحثيًّا يتحقق به هذا المخرج التعليمي. أمَّا بشأن المخرج التعليمي D2، فيتضح أنه لا يرد إلا بشأن مقررات التحكيم التجاري، وقانون البورصة وحماية المنافسة دون تحديد أسباب ذلك. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بإعادة النظر في تحديد الربط بين المخرجات التعليمية للمقررات، والمخرج التعليمي للبرنامج D2.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- تأتي الخطة الإرشادية لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، التزامًا بلائحة الدراسات العليا، وسياسة وإجراءات تطوير البرامج الجديدة، وتتحدد الساعات المعتمدة الإجمالية للبرنامج بست وثلاثين (36) ساعة معتمدة، تتوزع بين ستة مقررات إلزامية بواقع ثلاث ساعات معتمدة لكل مقرر، وثلاثة مقررات اختيارية بواقع ثلاث ساعات معتمدة لكل مقرر، والرسالة التي رُصدت لها تسع ساعات معتمدة. ويعدُّ العبء الدراسي بالنسبة إلى الطالب معقولاً. ويُلاحظ على الخطة الإرشادية أنَّها لا تتضمن تحديدًا لمتطلبات سابقة لأي من المقررات باستثناء الرسالة التي لا يجوز للطالب تسجيلها ما لم ينه (21) ساعة معتمدة من بينها الساعات المعتمدة الثلاث الخاصة بمقرر "دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني". أما بشأن موضوع المقررات الدراسية، فقد لاحظت لجنة المراجعة ازدواجًا في تخصيص المقررات عند تخصيص مقرر لقانون التجارة، ثم تخصيص مقررين لموضوعين من موضوعات قانون التجارة هما: الأوراق التجارية، والعمليات المصرفية، وإن كانت لجنة المراجعة ترى الإبقاء على هذين المقررين لأهميتهما الخاصة. وفي المقابل لا تتضمن الخطة الدراسية واحدًا من أهم موضوعات القانون التجاري ونظمه الأصيلة وهو قانون الإفلاس الذي ينفصل في قانون مملكة البحرين عن قانون التجارة، فلا يشمل المقرر الموصوف بقانون التجارة موضوع الإفلاس، على الرغم من أن ذلك قد ورد في إحدى توصيات المدقق الخارجي. ومن جهة أخرى، تخصص الخطة الإرشادية مقررًا للتحكيم التجاري على الرغم من الأهمية المتزايدة لوسائل خاصة أخرى لتسوية المنازعات التجارية مثل الوساطة والتوفيق. وقد أظهرت المقايسة المرجعية مع إحدى الجامعات الإقليمية كذلك أنَّ البرنامج الذي تمت المقايسة معه يدرس مقرر "فض المنازعات التجارية"، وليس فقط "التحكيم التجاري"، كما هو الحال في برنامج "ماجستير في القانون التجاري" في جامعة العلوم التطبيقية. كما أنها تتضمن مقررًا في القانون المدني الذي لا يعدو أن يكون سوى مكمل للقواعد العامة للقانون التجاري، والذي يمكن استبداله بمقررات متخصصة في القانون التجاري مثل القانون الجوي، وقانون الاستثمار والمناطق الحرة. كذلك، تبين

للجنة المراجعة أنه بناءً على توصيات المجلس الاستشاري، وأرباب الأعمال، والخريجين، فقد تمت إضافة مقررات اختيارية جديدة في قوانين البورصة والأوراق المالية من جهة، وفي قانون تشجيع وحماية المنافسة التجارية من جهة أخرى. إلا أنَّ ذلك جاء على حساب بعض المقررات فيما تعده لجنة المراجعة تراجعًا عن شمول البرنامج بعض الموضوعات المهمة مثل: إلغاء مقرر "قانون الفضاء والطيران"، أو إلغاء مقرر "الوسائل البديلة لحل المنازعات"، علمًا أنَّ الخطة الإرشادية القديمة في العام الأكاديمي 2016–2017، كانت تتضمن مقرر "قانون الفضاء والطيران"، ضمن قائمة المقررات الاختيارية. كذلك ترى لجنة المراجعة أنَّ تخصيص فصلٍ دراسي واحد فقط لمقرر الرسالة (LM600) غير كافٍ لإنجاز الرسالة بطريقة أكاديمية وعلمية سليمة، ويمثل عبئًا على الطالب خاصة في ظل المدة التي يستغرقها حتى يكمل البرنامج، والتي تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات (انظر التوصية في المؤشر 3.6). ولذلك، توصي اللجنة بأن يُعاد النظر في المدة المقررة لإنجاز الرسالة. وإضافة مقرر قانون الإفلاس إلى الخطة الدراسية، وتعديل عنوان ومضمون مقرر التحكيم التجاري؛ ليصير مقررًا في تسوية المنازعات التجارية يشمل كافة وسائل تسوية المنازعات من قضاء وتحكيم وصلح وتوفيق ووساطة. كما توصي بدراسة إمكانية إضافة مقررات اختيارية تتناول القانون الجوي، والنظر في استبدال مقرري القانون المدني وقانون التجارة بمقررات أكثر تعمقًا في القانون التجاري.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، المجهودات التي تمت لتحديث المنهج الدراسي التزامًا بسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، وسياسة المقايسة المرجعية. فقد أجريت لهذا الغرض مقايسة مرجعية رسمية مع جامعة إقليمية واحدة، شملت ثمانية جوانب للبرنامج من ضمنها محتوى المقررات الدراسية والرسالة العلمية، وتم على أساس ذلك إجراء تحديثات على الخطة الدراسية والمنهج.

- نظرًا للتعديل الذي طرأ على الخطة الإستراتيجية لجامعة العلوم التطبيقية بين الخطة الإستراتيجية السابقة للأعوام 2015–2020، والخطة الإستراتيجية الحالية للأعوام 2020–2025، والذي تمثل في تبني سياسة زيادة المكون التطبيقي للمقررات الدراسية، فقد استهدف تعديل برنامج "ماجستير في القانون التجاري" في العام 2019–2020 تحقيق مزيد من التوازن بين النظرية والتطبيق في مقررات البرنامج بأنْ اشترطت أوصاف البرنامج أن يتضمن كلُّ مقرر كتابةَ بحثٍ قانوني، أو دراسةَ حالة واقعية، أو تعليقًا على حكم قضائي أو تحكيمي، كما يبين من مواصفات المقررات الدراسية، والتعديل الذي طرأ على الخطة الإرشادية القديمة، مقارنة بالخطة الإرشادية الحالية، بعد أنْ كانت أوصاف

المقررات لا تتطلب من قبل تقديم بحث، أو دراسة حالة واقعية، أو تعليق على حكم قضائي أو تحكيمي في كل مقرر، وبحيث تصبح مواصفات البرنامج أكثر توافقًا مع إستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم. وقد أثنى كلٌّ من المجلس الاستشاري للبرنامج، ومجموعة التركيز، على توافر البعد التطبيقي في مقررات البرنامج.

- في إطار بيان كيف يغطي محتوى المقررات الدراسية جميع العناصر المتوقعة من حيث العمق والاتساع يعطي تقرير التقييم الذاتي مثالاً بمقرر "دراسات متعمقة في الأوراق التجارية"، بالرغم من عدم ورود هذا المقرر في نماذج مواصفات المقررات الدراسية، أو في نماذج خطة التدريس الأسبوعية، وقد عمد التقرير إلى إظهار العمق والاتساع في هذا المقرر، في حين لا يتضح ذلك من نماذج مواصفات المقررات المقدمة للجنة كدليل على ذلك، حيث فحصت لجنة المراجعة عددًا من نماذج مواصفات المقررات، ومنها مقررات: الشركات التجارية، وعقود التجارة الدولية، والملكية الصناعية والتجارية، والتحكيم التجاري، وقانون التجارة، وعمليات البنوك، وقوانين الأسواق المالية (باللغة الإنجليزية)، ولاحظت أنَّها تُوَصَّفُ جميعًا بأنها "دراسات معمقة"، وأنها تقوم على تقسيم المقرر إلى مقرر عام ومقرر خاص، وهو ما يتفق مع الأصول المتعارف عليها لإجراء الدراسات المعمقة التخصصية، وما يجري عليه العمل في الجامعات على المستوى الإقليمي والدولي. إلا أنَّ هيكل المقرر في النماذج الخمسة، وفي غيرها من النماذج التي تفضلت الكلية بتقديمها بناءً على طلب لجنة المراجعة، يشير إلى العودة بالمقررات إلى مجرد تدريس المقرر العام، الذي يفترض فيه أنَّ الطالب قد سبق له دراسته في مرحلة البكالوريوس؛ مما يؤثر على تحقق المخرجات التعليمية للمقرر، ويؤثر كذلك بالسلب على جودة رسائل الماجستير. وعلى الرغم من اتباع آليات مراجعة البرنامج تطبيقًا لسياسة وإجراءات تطوير البرامج الجديدة، وإجراء المقايسة المرجعية الرسمية، واعتماد تقرير المراجع الخارجي السنوي، والعمل بالتوصيات الصادرة عن وحدة ضمان الجودة بالكلية، فضلاً عن إجراء مراجعة محتوى المقررات الدراسية؛ من أجل إعداد ملف التسكين في ضوء دليل الإطار الوطني للمؤهلات، إلا أنَّ ضمان تغطية عناصر العمق والاتساع غير مؤكدة. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بضرورة إعادة صياغة محتوى المقررات الدراسية على نحو يتبين منه الالتزام بمنهج تقسيم المقرر إلى مقرر عام ومقرر خاص، والالتزام بتدريس موضوع المقرر الخاص مع التعمق فيه بشكل يغطي عناصر العمق والاتساع.

- تتعدد المصادر المعرفية المتاحة للطلبة، الورقية منها والإلكترونية، في نماذج مواصفات المقررات، وتتنوع المراجع المذكورة فيها بين المؤلفات القانونية العامة في موضوع المقرر، وبين الأبحاث المتخصصة في جانب منه. وتتسم معظمُ المراجع بأنها حديثة نسبيًّا. ويستدل تقرير التقييم الذاتي، بإدراج بحثين ضمن مراجع مقررين دراسيين؛ أحدهما يتعلق بتسجيل أسماء المواقع الإلكترونية المماثلة لعناصر الملكية الصناعية في مقرر قانون الملكية الصناعية والتجارية، والآخر يتعلق بمسئولية البنك عن فحص المستندات في الاعتماد المستندي في مقرر العمليات المصرفية؛ وذلك للدلالة على الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية في تدريس المقررات.

- تتضمن لائحة الدراسات العليا، أحكامًا حول إعداد البحوث العلمية من حيث كيفية تسجيل موضوع البحث، ومناقشته، وتقديره، وقد تضمن كتيب الدراسات العليا، تفاصيل ذلك. واطلعتْ لجنة المراجعة على النماذج اللازمة؛ لتيسير عملية الإشراف على الرسالة، وتقرير صلاحيتها، والحكم عليها، مثل نموذج التحكيم العلمي، ونموذج تشكيل لجنة مناقشة الرسالة، ونموذج اختيار المناقشين الخارجيين، ونموذج قرار لجنة المناقشة، ونموذج تقييم الرسالة، ونموذج التقدير النهائي لرسالة الماجستير. ويتم إعداد الرسالة في ضوء القواعد الواردة بدليل إعداد رسائل الماجستير، وإرشادات أبحاث الماجستير. وتتحدد مخرجات الرسالة في مواصفات البرنامج، على نحو يجعلها ضمن المستوى التاسع طبقًا لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات، ويتم إعلانها للطلبة على منصة Moodle، وبحيث يتم قياسها استنادًا إلى نموذج معايير تصحيح وتقييم البحث لمرحلة الماجستير للمستوى التاسع، كما يتَّضحُ من النماذج الواردة في تقرير التقييم الذاتي، ومن الجدول الوارد في التقرير.

- وَفْقًا لسياسة أخلاقيات البحث العلمي، وسياسة المخالفات المسلكية الأكاديمية، تتعدد وسائل التوجيه نحو الالتزام بأخلاقيات ومبادئ البحث العلمي بين التعريف بها في دليل كتابة الرسائل الجامعية، وإرشادات أبحاث مقررات الماجستير، وبين توضيحها عبر منصة Moodle، وخضوع جميع الأبحاث لبرنامج كشف الانتحال الأكاديمي Turnitin، وهو ما يتَّضحُ من النماذج المقدمة. كما علمت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات – أنَّه يتم التنبيه على الالتزام بأخلاقيات ومبادئ البحث العلمي أثناء انعقاد لجنة حلقة النقاش/seminar، لتسجيل الرسالة، وهي اللجنة التي يشكلها رئيس القسم المختص. ويوضح جدول مؤهلات وخبرات أعضاء هيئة التدريس، أن لديهم خبرة مناسبة بخصوص ذلك. ويشير نموذج

"مشاركة طالب بحث"، في مؤتمر علمي، ونموذج "بحث مشترك" بين طالب وأستاذ تقرر نشره في مجلة محكمة، إلى مدى فاعلية اكتساب طلبة البرنامج مهارات وأخلاقيات البحث العلمي.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة للتعليم والتعلم والتقييم بعنوان: "إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم"، وتحدد هذه السياسة الأولويات التي ينبغي مراعاتها في كافة البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة، والتي يجب على الخطة التشغيلية لكلية الحقوق وضعها موضع التنفيذ. وفي ضوء ذلك، تم تصميم أساليب التدريس المُتَّبَعَة في البرنامج على النحو الموضح في مواصفاته، والتي تم تحديثها آخر مرة في العام الأكاديمي 2019–2020. وتتحدد أساليب التعليم والتعلم في الآتي: 1. المحاضرات التفاعلية، 2. الحلقات النقاشية الصفية، 3. التعلم الذاتي، 4. دراسات الحالات الواقعية التطبيقية، 5. توجيه الطالب إلى استخدام المكتبة وقواعد البيانات، 6. حضور المحاضرات والندوات اللامنهجية ومناقشة الرسائل. وتعدُّ الأساليب من 1 إلى 4 مما يتم اتباعه في جميع المقررات الدراسية في البرنامج، في حين أنَّ الأسلوب 5، يخص – على وجه الخصوص – مقرر مناهج البحث القانوني ومقرر الرسالة. أما الأسلوب 6، فيعدُّ من الأنشطة الموازية للتعليم المباشر (co-curricula activity). وبينما تتولى لجنة التعليم والتعلم في الجامعة متابعة تنفيذ إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، تتولى لجنة إدارة الكلية متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للكلية فيما يتعلق بالتعليم والتعلم. وقد أعدت اللجنة نموذجًا للتقييم الذاتي للتدريس، يحرره عضو هيئة التدريس في نهاية الفصل الأكاديمي؛ ليتحقق من خلاله متابعة سير عملية التعليم والتعلم في الكلية.

- صدرت وثيقة مواصفات برنامج "ماجستير في القانون التجاري" المعمول بها حاليًا في 2020/3/1، وقد حددت أساليب التعليم والتعلم المُتَّبَعَة في البرنامج، والتي تعد متوافقة مع السياسة التعليمية للجامعة، كما تحددت في إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم. وتتضمن مواصفات المقررات الدراسية، أساليب التعليم والتعلم المُتَّبَعَة في كل مقرر بما يسمح بتنفيذ أولويات التعليم والتعلم المحددة في الإستراتيجية

المذكورة أعلاه. وإظهارًا للعلاقة التفاعلية بين أساليب التعليم والتعلم وتحقيق المخرجات التعليمية للبرنامج؛ وضع تقرير التقييم الذاتي جدولاً يربط بين المخرجات التعليمية للبرنامج وطرائق التعليم والتعلم المُتَّبَعَة لتحقيق كل منها. ويتولى منسق برنامج "ماجستير في القانون التجاري" مسئولية ضمان الالتزام بأساليب التعليم والتعلم التي تحددها مواصفات المقررات.

- لا تتضمن إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم تنظيمًا للتعلم الإلكتروني، لكنها تتضمن إشارة إلى أهمية الأدوات الإلكترونية كوسيلة تعلم بالنسبة إلى طلبة الجامعة (المادة: 6.6). كما أنها تشير إلى أنَّ البرامج المستقبلية سوف تشاهد تراجعًا في التفاعل الحضوري، وإحلالاً للاتصال الإلكتروني محل حضور الطلبة إلى الجامعة، لذلك يتم حثُّ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على استخدام التكنولوجيا لأغراض التعليم والتعلم، والاستفادة من منصة Moodle؛ لتحقيق مزيد من الدعم للطلبة. وخلال المقابلات، ذُكِرَ أنَّ التحولَ إلى التعليم عن بُعد تمَّ عقب تفشي جائحة كوفيد-19، كمثال على تفعيل التعلم الإلكتروني، ونتيجة هذه الجائحة أصدرت الجامعة تعليمات خاصة بتقديم التعليم عن بعد، وكتيبًا خاصًّا بكيفية استخدام نظام الفصول الافتراضية، ثم أقرت الجامعة سياسة خاصة بالتعليم عن بعد، والتي على إثرها كُلِّفتْ إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة مراقبة استخدام الطلبة لوسائط التعلم عن بعد، وتقديم تقارير بذلك لأعضاء هيئة التدريس؛ ليتسنى لهم اتخاذ التدابير المناسبة لعلاج مشكلات الطلبة. ولتأكيد ذلك، تم توزيع نموذج للاستبيان عن مدى رضا الطلبة عن نظام التعليم الإلكتروني، أخذتْ نتائجه في الاعتبار عند تحليل نتائج الاستبيانات التي أجرتها الجامعة.

- وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، وما تبين من خلال المقابلات، يسعى برنامج "ماجستير في القانون التجاري"، إلى ترسيخ ثقافة التعليم المستمر في الطلبة، وذلك من خلال تحفيزهم على استخدام وسائل التعلم المستقل، وعلى الاعتماد على الذات في إعداد الرسالة لما تتطلبه مواصفات مقرر الرسالة من ضرورة أن يكون البحث فرديًّا. ومن مظاهر حث الطلبة على تحمل مسئولية اتخاذ القرارات، قيام الجامعة وكلية الحقوق بإشراكهم في عضوية بعض المجالس؛ ليساهموا في المناقشات، وفي اتخاذ القرارات مثل عضوية لجنة التجربة الطلابية، ومجالس الأقسام. وتتكامل عناصر التعليم المستمر للطلبة بحضورهم مناقشات الرسائل، وحضورهم المؤتمرات التي تنظمها الكلية، وكذلك مشاركتهم في المؤتمرات الطلابية التي تنظمها كلية الحقوق.

- من خلال المقابلات وفحص الأدلة، وجدت لجنة المراجعة أنَّ الجامعةَ قد وفرت مصادر معرفية كثيرة ومتنوعة بمكتبة الجامعة، سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية، كما توفر إدارة تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وإدارة المعرفة أجهزة وبرامج عامة ومتخصصة تعينُ الطلبةَ على إجراء البحوث. كذلك تشجع كلية الحقوق طلبتها على المشاركة في مؤتمر أبحاث الطلبة؛ لنشر نتائج أبحاثهم، وتشجيعًا لهم على إجراء البحوث القيمة. من ناحية أخرى، تبين – من خلال فحص مواصفات برنامج "ماجستير في القانون التجاري" – أنَّها تعززُ القدرات البحثية للطلبة، حيث تحدد مواصفات مقرر دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني، المعارفَ المنهجيةَ التي يكتسبها الطالبُ من خلال دراسة المقرر، وتحدد مواصفات مقرر الرسالة، كافةَ المهارات البحثية التي ينبغي على الطالب اكتسابها من خلال إعداد الرسالة، والتي تتحقق عبر القاعة الافتراضية؛ لتقديم التغذية الراجعة على كتابات الطالب الأوَّليَّة، وتقديم التقارير الخاصة بالمتابعة الدورية للطالب.

- تحدد الخطة الإستراتيجية الجديدة 2020–2025، لجامعة العلوم التطبيقية، تسعة أهداف إستراتيجية للجامعة، منها ما يتعلق بالتعليم والتعلم، وأهمية اكتساب الطالب ثقافة التعليم المستمر مدى الحياة. وتحقيقًا لتلك الغاية، تتنوع أساليب التعليم ومع ذلك يبقى التعلم الرسمي هو الأصل كما يتبين من مواصفات المقررات الدراسية، وفيه تتنوع أساليب التعليم والتعلم. وفي ضوء ما تتضمنه لائحة شؤون الطلبة يتم تشجيع تواصل الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس عن بعد؛ مما يحقق التواصل الاجتماعي، ويشجع على التعلم المستدام. كما يتم حث الطلبة على حضور مناقشات الرسائل، ولجان النقاش/seminar، وحضور المحاضرات اللامنهجية، والندوات، والمؤتمرات، وعلى وجه الخصوص مؤتمر أبحاث الطلبة. ولقد تمت دعوة طلبة ماجستير في القانون التجاري؛ لحضور وقائع مؤتمر الكلية حول "الحماية القانونية للمرأة والطفل بين الواقع والمأمول"، إلا أنَّ الملاحظ أنَّ الفائدة من هذا الحضور كانت محدودة؛ نظرًا لتخصيص جلسة واحدة فقط من جلسات المؤتمر لبحث مسائل متعلقة بالقانون التجاري (الجلسة الثانية للغرفة الأولى – برنامج المؤتمر)، وقد عُرِضَ بحثان فقط في تلك الجلسة، أحدهما عن التمكين التجاري للمرأة في المملكة العربية السعودية، والآخر حول الضمانات القانونية للمرأة في ممارسة الأعمال التجارية في ضوء التشريع البحريني. وتقترح لجنة المراجعة في هذا المقام تنظيم مؤتمر علمي في إحدى مسائل القانون التجاري المستحدثة، مثل إعادة هيكلة المنشآت التجارية المتعثرة، أو الحماية القانونية لاختراعات الذكاء الاصطناعي.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- استنادًا إلى إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، التي تقضي بضرورة أنَّ تحدد جميع البرامج الدراسية في الجامعة المخرجات التعليمية للبرنامج، وكيفية قياس مدى تقدم الطالب نحو تحقيق هذه المخرجات، وتطبيقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة من جهة، وسياسة الممتحن الخارجي من جهة أخرى، تحدد مواصفات البرنامج، ومواصفات ضوابط التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة بما يسمح بالحفاظ على جودة معايير الدرجة العلمية، وذلك من خلال الالتزام باللوائح والإرشادات الصادرة عن مجلس التعليم العالي فيما يتعلق بمتطلبات التقييم، بل يتضح من قرارات مجلس الجامعة – بخصوص عمليات التقييم في ظل جائحة كوفيد–19، والتعميمات الموجَّهة للطلبة بخصوص التقييمات عن بعد – أنَّ كليةَ الحقوق استطاعت أنْ تحافظ على جودة معايير الدرجة العلمية في ظل الجائحة المذكورة. ويتضح من مواصفات برنامج ماجستير في القانون التجاري، ومواصفات مقرر الرسالة، أنَّ المقررات تتضمن التقييمات التكوينية والختامية التي تسمحُ بتحقيق المخرجات التعليمية للبرنامج، ومثال ذلك مقرر دراسات معمقة في قانون التجارة، وهو من المقررات الإجبارية، حيث تم تحديد أدوات التقييم ووزنها النسبي كالآتي: الواجب الفردي المنزلي (30%)، البحث (20%)، التعليق على قرارات قضائية أو تحكيمية (10%)، الاختبار النهائي (40%). وتسمح أدوات التقييم المتبعة بقياس تحقق المخرجات التعليمية للمقرر، ومن ثَمَّ فهي تساهم في قياس تحقيق المخرجات التعليمية للبرنامج. أضف إلى ذلك، مساهمة المدققين الداخليين والخارجيين للبرنامج في التأكد من جودة التقييم، على النحو المبين في المراجعة السنوية للبرنامج. ويبين الجدول الوارد في تقرير التقييم الذاتي، وجه الربط بين أدوات التقييم والمخرجات التعليمية للبرنامج، وهو ما يسمح بقياس فعلي ومنضبط لمدى تحقق المخرجات التعليمية، وفي ضوء ذلك تتم مراجعة ملفات المقررات الدراسية التي يعدها الأساتذة في نهاية الفصل الدراسي من قبل منسق البرنامج، ووحدة ضمان الجودة في الكلية. ويتم تضمين التوصيات الصادرة في هذا الشأن في التقرير السنوي للبرنامج؛ حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إزاءها.

- يتم إعلام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالقواعد الخاصة بالتقييم الأكاديمي من خلال دليل الكلية، ودليل الطالب، كما يتم إعلامهم بالمخالفات المسلكية المرتبطة بها، والتي تتضمنها سياسة المخالفات المسلكية. كذلك يتم تعريف كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الجدد بالقواعد الخاصة بالتقييمات في يوم التهيئة للطالب، أو يوم التهيئة للموظفين. وقد أصدرت الجامعة قواعد خاصة بالتقييمات بعد جائحة كوفيد-19؛ تضمنت تعديل بعض طرائق التقييم، كما تم إخطار الطلبة بها عبر الموقع الإلكتروني للجامعة، وعبر منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك عن طريق عقد لقاءات تعريفية افتراضية مع الطلبة. كما قامت الكلية بإجراء اختبارات تجريبية؛ لتمكين الطلبة من أدوات التقييم عن بعد.

- تطبيقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، تتنوع أساليب التقييم، وفي ضوء أحكام سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، تتحدد لكل مقرر أساليب التقييم الخاصة به، وتُبْنَى على معايير موضوعية وشفافة. ويتم التصحيح طبقًا لمعايير التصحيح في الجامعة، وفي ضوء ما تتضمنه توصيفات المقررات، وهو ما يتَّضحُ جليًّا من عينات توصيفات المقررات المقدمة، ويتَّضحُ كذلك من تقييم الجانب البحثي في المقررات الدراسية، وتقييم رسالة الماجستير ذاتها. ويتم ربط التقييمات النهائية بالمخرجات التعليمية للمقرر، وذلك عن طريق وضع مصفوفة في نهاية كل فصل دراسي تبين مدى تحقق المخرجات التعليمية لكافة المقررات الدراسية، والمخرجات التعليمية للبرنامج. وبالنسبة لتقييم رسالة الماجستير، فيتحقق التقييم الختامي لها بالمناقشة، أما التقييم التكويني؛ فيتحقق عبر توجيهات المشرف، وملاحظاته، والتقارير المُقَدَّمَة منه في نهاية كل فصل أكاديمي كما يتَّضحُ من عينة التغذية الراجعة التكوينية على كتابة الرسالة. وتعتمد الكلية نماذج خاصة لمتابعة التقييم التكويني والختامي للرسالة مثل النماذج الخاصة بإجراءات التحكيم والمناقشة، ونموذج تقديرها النهائي. ويتضمن تقرير التقييم الذاتي جدولاً يحدد الوزن النسبي لأساليب التقييم المتبعة في برنامج ماجستير في القانون التجاري، وآخرَ يصفُ أساليب التقييم، التكوينية والختامية، في البرنامج، في ضوء متطلبات مواصفاته. وقد تبين – من خلال المقابلات مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس – أن الطلبة يُزَوَّدُون بالتغذية الراجعة الخاصة بالتقييمات فور الانتهاء منها، سواء أكانت التغذية عامة عبر منصة Moodle أم كانت تغذية خاصة موجهة لطالب معين كما يتضح من عينات التقييمات المقدمة.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات وفحص الأدلة – أنه تطبيقًا لسياسة البحث العلمي، وسياسة أخلاقيات البحث، أنشأت الجامعة لجنة البحث والابتكار وأخلاقيات البحث العلمي؛ لضمان تنفيذ السياسات المتعلقة بالتقييم، كما يتضمن كتيب الدراسات العليا، ودليل إعداد رسائل الماجستير، وإرشادات أبحاث الماجستير، والقواعد الخاصة بالنزاهة الأكاديمية في مجال إعداد الأبحاث العلمية. وتخضع كافة البحوث العلمية التي يعدها الطالب – سواء في أبحاث المقررات، أو في رسالة الماجستير – لإشراف الأساتذة، وهو ما يتضح من عينة البحوث المقدمة، كما تخضع لبرنامج كشف نسبة الانتحال Turnitin، الذي يستفيد منه الطلبةُ عبر منصة Moodle، وهو ما يتضح من عينة تقرير نسبة التشابه الذي اطلعت عليه لجنة المراجعة.

- يحدد كتيب الدراسات العليا، مسئوليات جميع الأطراف المعنية بالبحث العلمي. ويتولى الطالبُ كتابةَ رسالة الماجستير باتباع دليل الجامعة لكتابة الرسائل العلمية، كما يتمُّ الإشراف والمتابعة على البحث العلمي عبر كتابة تقرير دوري عن تقدم الطالب في إعداد الرسالة؛ يوجه إلى مدير الدراسات العليا على النموذج الذي أعدته عمادة البحث العلمي. ويقدم المشرف تقريرًا بالتغذية الراجعة إلى الطالب عن كتابته للرسالة؛ حتى يتم الانتهاء من إعدادها، واتخاذ إجراءات الكشف عن التشابه، ثم مناقشة الرسالة والحكم عليها. وبالتالي يتم توجيه الطالب إلى ما يجبُ تصحيحه، أو تعديله، أو الإضافة إليه عبر التغذية الراجعة التي تُقَدَّمُ له. وقد أشاد طلبة البرنامج – أثناء المقابلات – بالدعم المقدم لهم من قبل المشرفين. وأثناء جائحة كوفيد–19، أنشأت الجامعة قاعات افتراضية؛ للإشراف على الأبحاث العلمية؛ حتى لا تتوقف أعمال المتابعة والإشراف؛ بسبب هذه الجائحة. وأخيرًا، يتم استبيان رأي الطلبة لقياس مدى رضاهم عن مقرر رسالة الماجستير، تطبيقًا لدليل ضمان الجودة.

- يتم وضع التقييمات الختامية وفقًا لأحكام سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، ويتعرف الطالب على أحكام هذه السياسة من خلال دليل الطالب، كما يتم تزويده بكل التقييمات ومعايير تصحيحها عبر منصة Moodle، بما في ذلك معايير التصحيح لبحث رسالة الماجستير، ونماذج قياس درجات البحث، وقياس المهارات، والإجابات النموذجية، وتوزيع العلامات. وتبين نماذج مواصفات المقررات طرائق التقييم المرصودة لكل مقرر، والتي تخضع لأعمال التدقيق الداخلي القبلي والبعدي، والتدقيق الخارجي القبلي. وأخيرًا، تتم مناقشة نتائج الطلبة في مجلس القسم قبل إحالتها إلى لجنة متابعة تقدم

الطلبة، ومنح المكافآت. وهكذا تتم متابعة حساب الدرجات وتوزيعها، ومتابعة معايير التصحيح؛ ضمانًا لدقة عملية التقييم وسلامتها.

- تتحدَّدُ أوجهُ المخالفات المسلكية المخلة بالنزاهة الأكاديمية على وجه الدقة في سياسة سوء السلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد الامتحان، ويتم إعلام الطلبة بها في كتيب الطالب. وعند ارتكاب إحدى المخالفات تتولى لجنة التحقيق بالكلية، التحقيق مع الطالب، كما تتحددُ الجزاءات حسب نوع المخالفة، فإنْ تمثلت في واقعة غش في أداء امتحان، يُحَدَّدُ الجزاءُ المناسبُ وفقًا للائحة المخالفات المسلكية للطالب. وعقب التحقيق، يُرفع الأمرُ إلى عميد الكلية الذي يصدر قراره بتوقيع الجزاء المناسب. ويجوز للطالب الطعن في القرار الصادر ضده بتقديم تظلم إلى رئيس الجامعة، ولرئيس الجامعة أن يأمر بإعادة التحقيق مع الطالب، أو التصديق على القرار بمجازاته، أو تعديله أو إلغائه. وتحرص الجامعة على تعريف الطلبة بخطورة مخالفة أحكام النزاهة الأكاديمية؛ لذلك تتعدد وسائل تعريفهم بهذه الأحكام، فضلاً عن تدريبهم على استخدام برنامج Turnitin. ومن جهة أخرى، يجوزُ للطالب التظلم من الدرجات التي يحصل عليها، ويتضح من الاطلاع على عينة حالات التظلم، أنَّ فحص التظلم يتجاوز المراجعة المادية لسلامة إعلان النتيجة إلى إمكانية إعادة تصحيح الامتحان. وقد استمر تطبيق نظام التظلم خلال جائحة كوفيد-19، بأن تمَّ إرساء نظام لتقديم التظلم عن بعد، بالنظام الإلكتروني.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- بعد اطلاع لجنة المراجعة على تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة والإضافية التي قدمتها إدارة البرنامج، ومقابلات الزيارة الافتراضية، ترى لجنة المراجعة أنَّ برنامج "ماجستير في القانون التجاري"، يطبق سياسة قبول ملائمة وواضحة متاحة للطلبة الراغبين في دراسة هذا التخصص، ولجميع الجهات ذات العلاقة من خلال دليل القبول والتسجيل الصادر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ودليل القبول والتسجيل الصادر في العام الأكاديمي 2019–2020، وكتيب الطالب للعام الأكاديمي 2019–2020، وعلى مستوى الكلية من خلال كتيب التعريف ببرامج الكلية، وشروط الالتحاق بها. وتشمل شروط القبول في البرنامج الحصولَ على معدل تراكمي في شهادة البكالوريوس لا يقل عن "جيد"، وأن تكون الشهادة معتمدة من الجهات المختصة في المملكة، وتوافر الإلمام باللغة الإنجليزية عن طريق اجتياز اختبار تجريه الكلية، أو الحصول على شهادة TOEFL، أو ما يعادلها بدرجة لا تقل عن (450). كما يخضع الطلبة المتقدمون لامتحان تمهيدي، وبفحص هذا الامتحان، لاحظت لجنة المراجعة أنه امتحان موحد للمتقدمين لبرنامجي "ماجستير في القانون"، و"ماجستير في القانون التجاري"، ويتضمن أسئلة في القانون المدني، والدستوري، والجنائي، والإداري، إلى جانب القانون التجاري. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأن يقتصر الامتحان التمهيدي للمتقدمين للبرنامج على مواد القانون التجاري فقط، بدلاً من امتحان الطالب في مواد لا علاقة لها بالبرنامج.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، وكتيب الدراسات العليا، إلى أنَّ إدارةَ البرنامج حريصةٌ على تطبيقِ سياسةِ قبولٍ تكفلُ التحاقَ الطلبة المناسبين للدراسة بالبرنامج سواء فيما يتعلق بالشهادة، والمعدل، والمقابلات، والاختبارات التمهيدية، وتوافر الخبرة للدراسة في التخصص، وأنها تتوافق مع الأعراف الأكاديمية المعمول بها في البرامج المماثلة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة أنه قد يُقبل بالبرنامج الحاصلون على شهادة بكالوريوس في غير تخصص القانون، مثل الحاصلين على بكالوريوس إدارة الأعمال، أو مؤهل ذي صلة بالأعمال التجارية، إلا أنَّ هذه الحالات قليلة، ومحاطة بضوابط صارمة، حيث لا يتم قبول هذه الحالات إلا بناء على قرار صادر من لجنة التظلمات برئاسة نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية والتطوير، كما يخضع المقبولون بشكل استثنائي لدراسة مادتين استدراكيتين. كذلك، وجدت اللجنة أنه في العام 2019، كان عدد الطلبة المقبولين في برنامج "ماجستير في القانون التجاري" (12) طالبًا؛ من بينهم خمسة مقبولين بشكل استثنائي، وهي نسبة كبيرة. وكما تقدم، ونظرًا للطبيعة الأكاديمية والعلمية الدقيقة للدراسة المتعمقة في القانون التجاري، والتي تحتاج لإلمام واسع بدراسة القانون والذي – في رأي اللجنة – لا يمكن تداركه في مادتين استدراكيتين، ترى لجنة المراجعة أنَّ قبول طلبة غير دارسين للقانون بالبرنامج هو أمرٌ يحتاجُ لإعادة نظر، ولذا توصي بتعديل معايير القبول في البرنامج، بحيث لا تسمحُ الجامعةُ بقبولِ طلبةٍ غيرِ حاصلين على شهادة البكالوريوس في القانون في برنامج "ماجستير في القانون التجاري"؛ لتتوافق مع الأعراف الأكاديمية التي تطبقها الجامعات في مملكة البحرين والجامعات الإقليمية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، وما تبين من خلال المقابلات، تعمل إدارة برنامج "ماجستير في القانون التجاري"، على تنفيذ عدد من الإجراءات الاستدراكية لدعم الطلبة – غير الحاصلين على الإعداد الكافي – للالتحاق والتقدم في البرنامج، ومن ذلك قيام عمادة شئون الطلبة بالجامعة بتنظيم يوم للتهيئة للطلبة الجدد، وأيضًا تقوم الكلية في بداية كل فصل أكاديمي بعمل لقاءٍ تعريفي بحضور عميد الكلية، ورؤساء الأقسام، ومدير الدراسات العليا؛ وذلك لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، وجميع الأمور ذات الصلة به. كذلك، تطرح إدارة البرنامج موادَّ استدراكية على الطلبة الذين لم يحصلوا على شهادة في القانون، عليهم أن يجتازوها بنسبة نجاح لا تقل عن (60%). وقد حدد هذه الموادَّ مجلسُ قسم القانون الخاص بتاريخ 28 سبتمبر 2020، (مصادر الالتزام – مبادى القانون التجاري). وفي هذا المقام، تؤكد لجنة المراجعة على رأيها – كما ورد في الفقرة السابقة – بأن قبول طلبة غير دارسين للقانون في البرنامج هو أمرٌ يحتاج لإعادة نظر. كذلك يشترط لقبول الطالب في البرنامج أن يجتاز امتحان اللغة

الإنجليزية الذي تجريه الكلية، أو يحصل على شهادة TOEFL بمعدل (450) درجة على الأقل، أو ما يعادلها، وإلا يجب على الطالب – خلال السنة الأولى – دراسة واجتياز مادتين استدراكيتين.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة واضحة للمعادلات "سياسة المعادلات"، وبموجبها تقوم لجنة المعادلات، والتي يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الكلية في بداية كل فصل أكاديمي بمعادلة المقررات التي اجتازها الطلبة الدراسون في برامج داخل الجامعة، أو في جامعات أخرى محلية أو إقليمية بما يعادلها من مقررات البرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على مستندٍ قدمته الكلية، كنموذج صادر عن لجنة المعادلات، وفيه تمت معادلة مقرر القانون التجاري (Business Law)، من "ماجستير في إدارة الأعمال بمقرر "موضوعات خاصة في القانون التجاري"، وهو أمرٌ يشوبه عدم الدقة لاختلاف المحتوى الدراسي، والمخرجات بين المقررين، ولذلك توصي لجنة المراجعة بضرورة توخى الدقة، وإعمال المعايير الأكاديمية من قبل لجنة المعادلات بالكلية عند معادلة المقررات.

- بعد اطلاع لجنة المراجعة على المستندات الآتية: كتيب الدراسات العليا الصادر عن الجامعة، وتقرير المقايسة المرجعية للعام 2020، وتقارير الممتحن الخارجي للبرنامج، ومحضر اجتماع المجلس الاستشاري، وتوصيف البرنامج الصادر في العام الأكاديمي 2019–2020، ووفقًا لما تم في مقابلات الزيارة الافتراضية، وجدت لجنة المراجعة أن سياسة القبول يجري تعديلها بشكل منتظم استنادًا إلى المدخلات السابقة، ويذكر تقرير التقييم الذاتي، مثالاً على ذلك أن شروط القبول كانت تقتضي حصول الطالب على تقدير تراكمي "جيد"، وتمت إضافة شروط أخرى بناءً على التغذية الراجعة من المجلس الاستشاري للكلية في اجتماعه في العام الأكاديمي 2016–2017، وهي تفضيل المرشحين المتقدمين للبرنامج ممن لديهم خبرة مهنية، وشرط اجتياز المقابلة الشخصية، وأي اختبارات أخرى يجريها القسم. وانعكست تلك الشروط الجديدة في توصيف البرنامج في الفصل الأكاديمي الأول من العام 2019–2020.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- بعد المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة – خلال الزيارة الافتراضية، واطلاعها على اللائحة الأساسية للجامعة، ولائحة أعضاء هيئة التدريس، ولائحة ترقيات الأكاديميين بالجامعة، ولائحة البحث العلمي – وجدت لجنة المراجعة أنَّ هذه السياسات واللوائح تتفق مع أنظمة مجلس التعليم العالي بالمملكة، وتلك المعمول به في الجامعات المحلية والإقليمية. وتتولى إجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس إدارة الموارد البشرية بالجامعة، وهي حريصة في التنفيذ الدقيق للشروط المتطلبة حسب المنصوص عليه في اللوائح المشار إليها آنفًا، كما تقوم بتنظيم برامج تهيئة للأكاديميين الجدد؛ لتعريفهم بأنظمة الجامعة قبل ممارستهم لوظيفتهم الأكاديمية. كذلك فقد تبين أنَّ الجامعة تقوم بعمل تقييم دوري لأعضاء هيئة التدريس بمعرفة الطلبة، ورؤساء وعميد الكلية، ونائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية؛ مما يساعد في تشجيع الأكاديميين؛ لتحسين مستواهم العلمي. وفى شأن ترقيات الأكاديميين، تبين من خلال المقابلات، أنَّ الجامعة تحثُّهم على الترقية من خلال منحهم مكافآت مالية عن نشر الأبحاث وقد اطلعت اللجنة على لائحة الترقيات، ووجدت أنَّها تتضمن أحكامًا معقولةً بشأن الترقيات؛ تعتمد على تقييم جميع عناصر الترقية الثلاثة: التدريس والأنشطة الأكاديمية، والبحث العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع، وتحدد السياسة الحد الأدنى لعدد الأبحاث الواجب تقديمها للترقية، فضلاً عن ضوابط جودة الأبحاث والنشر دون تمييز بين تخصص علمي وآخر، إلا أنَّ هذه الضوابط تبقى في إطار معقول للغاية، وتمنح فرصةً حقيقيةً للترقية الأكاديمية لمن يثبت أنه جدير بها. وقد قُدم نموذجٌ لملف ترقية أحد أعضاء هيئة التدريس، والذي يتبين منه الالتزام بتطبيق اللوائح ذات الصلة.

- تتضمن لائحة البحث العلمي، أحكامًا بشأن التأكد من جودة أبحاث أعضاء هيئة التدريس ومؤلفاتهم وتوافقها مع خطط وسياسات البحث العلمي بالجامعة والكلية، وتتولى التنفيذ والمتابعة لذلك عمادة البحث العلمي بالجامعة والكليات، والتي تقدم في نهاية كل فصل أكاديمي تقريرًا يبين مدى تنفيذ خطة البحث العلمي، وعدد الأبحاث المنشورة على مستوى كل كلية، وعلى مستوى الجامعة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على المشروع البحثي للكلية للعام الأكاديمي 2020–2021، والذي وجدته مناسبًا للظروف الراهنة؛ إذ يتعلق بـ "المسئولية القانونية لمواجهة الأوبئة: كورونا نموذجًا". ولذلك، تشجع اللجنة على زيادة مشروعات البحث الجماعي، وزيادة الندوات والمؤتمرات، مع وضع قواعد وآليات واضحة لدعم المشروعات والبحوث العلمية.

- اطلعت لجنة المراجعة على المادة 14، من لائحة أعضاء هيئة التدريس، التي نصت على أن ساعات العمل الأسبوعية لعضو هيئة التدريس (45) ساعة، وأنَّ العبءَ التدريسي يتم وفقًا للوائح مجلس التعليم العالي بالمملكة، وبينت الإدارة العليا للبرنامج – خلال المقابلات – أن هذا العبء (15) ساعة أسبوعيًّا منها ثلاث ساعات للبحث العلمي والمشاركات المجتمعية، وأن هذا العبء يُخَفَّضُ في حال شَغَلَ العضوُ منصبًا في الإدارة العليا بالكلية. وترى لجنة المراجعة أنَّ عدد ساعات العمل أكثر من المعمول به إقليميًّا، والذي يكون عادةً في حدود (40) ساعة في الأسبوع. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المادة 15، من لائحة أعضاء الهيئة التدريسية قد حددت الإجازة السنوية بستة أسابيع، وهو معدل أقل من المعمول به محليًّا وإقليميًّا، والذي يكون عادةً في حدود ثمانية أسابيع. ومن خلال المقابلات، والأدلة المقدمة، اتضح مراعاة احتياجات المرأة وفقًا لقانون العمل البحريني، والاتفاقيات الدولية، وكتيب التوظيف مثل منحها إجازة الوضع ورعاية الطفل، وإجازة وفاة الزوج، وأولوية ترتيب محاضراتها في الجداول الدراسية. وعلى الرغم من أنَّ تقرير التقييم الذاتي قد بيَّنَ أنَّ عدد ساعات العمل يتفق مع قانون العمل البحريني (الذي يضع حدًّا أقصى لساعات العمل بـ 48 ساعة)، ولوائح مجلس التعليم العالي؛ إلا أنَّ ذلك لا يمنع من تخفيضها وَفْقَ المعمول به إقليميًّا ودوليًّا. لذلك، توصي لجنة المراجعة بتخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس، وزيادة عدد أسابيع إجازتهم السنوية؛ لتتناسب مع المعدلات السائدة إقليميًّا ودوليًّا؛ إذ إنَّ المعمول به حاليًا في الجامعة يقترب من الحدود القصوى للعمل.

- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية في العام الجامعي 2020–2021، (27) عضوًا؛ موزعين حسب الدرجات الأكاديمية التالية: 1 أستاذ، 6 أساتذة مشاركين، 16 أستاذًا مساعدًا، بالإضافة إلى (4) مدرسين غير حاصلين على درجة الدكتوراه. ويوجد أغلبية ساحقة من الأعضاء الذكور (25 عضوًا)، مقابل عضوتيْن فقط من الإناث. أمَّا بالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تقديم برنامج "ماجستير في القانون التجاري"، فيبلغ عددهم –بحسب الإحصائية المبينة في تقرير التقييم الذاتي – أربعة أعضاء (أستاذان مشاركان، وأستاذان مساعدان)، في حين قُدِّمَ دليلٌ إضافيٌّ يشير إلى وجود عدد (6) أعضاء هيئة تدريس يقومون بتقديم البرنامج، منهم (4) أعضاء في التخصص الدقيق (القانون التجاري)، وعضوان في تخصص القانون المدني؛ (منهم 4 يعملون بدوام كامل، و2 يعملان بدوام جزئي). وترى لجنة المراجعة أنَّ هذا العدد قليل نسبيًّا مقارنةً باحتياجات برنامج "ماجستير في القانون التجاري"، الذي يُدَرَّسُ فيه تسعةُ مقررات في القانون التجاري وفروعه، بالإضافة إلى مقرر الرسالة. وبعد اطلاع لجنة المراجعة على التخصصات الدقيقة لأعضاء هيئة التدريس وخبراتهم

الأكاديمية، لوحظ أنَّ بعضهم قد حصل على الدكتوراه من معهد بحوث، في حين حصل عليها الآخرون من جامعات متنوعة. وبالتالي، يكون التكوين العلمي لأعضاء هيئة التدريس متسمًا بالتنوع المعقول، وإنْ كانت المؤسسات المانحة للدكتوراه متفاوتة في رفعة مستواها الأكاديمي. وبناء عليه، توصي لجنة المراجعة بضرورة العمل على تمثيل أفضل للمرأة في الهيئة التدريسية للكلية، ومراعاة النسبة المعقولة للأساتذة والأساتذة المشاركين، والتدقيق عند التعيين في اختيار حملة الدرجات العلمية في ضوء مستوى الجامعات المانحة لها. كذلك لاحظت لجنة المراجعة استخدام تصنيف (متفرغ – غير متفرغ)؛ لوصف التوظيف الدائم والجزئي، ولذلك تقترح لجنة المراجعة بأن يتم تعديل ذلك إلى عضو بدوام كامل، أو دوام جزئي؛ ليتفق مع المعمول به محليًّا وإقليميًّا.

- بعد مقابلات لجنة المراجعة مع الإدارة العليا للبرنامج – خلال الزيارة الافتراضية – وبعد الاطلاع على "سياسة تطوير أعضاء الهيئة التدريسية"، والتي تتضمن أحكامًا بشأن التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بكل كليات الجامعة، تبين أنَّ التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس يتم متابعته من خلال وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس التي أنشئت في العام الأكاديمي 2010–2011. وفى الفترة الأخيرة، عقدت الجامعة عدة دورات وورش بشأن تدريب أعضاء هيئة التدريس على التعليم والتعلم الإلكتروني المطبق إبان هذه المرحلة. وقد اطلعت اللجنة على خطاب بشأن اجتماع مجلس الكلية السابع للعام الأكاديمي 2020–2021، والذي أوصى بعقد عدد من الورش والدورات. كما توضح الأدلة حصول (17) عضو هيئة تدريس بكلية الحقوق على زمالة أكاديمية التعليم العالي البريطانية، وقد أفادت الإدارة العليا للبرنامج – خلال الزيارة الافتراضية – أنَّ الكلية تسعى إلى حصول جميع أعضاء هيئة التدريس على تلك الزمالة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على الأدلة المقدمة، إلا أنَّها لم تجد دليلاً على تقييم مدى مناسبة وفاعلية الأنشطة المقدمة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس. وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة بتطبيق آليات لاستطلاع آراء هيئة التدريس فيما يقدم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى حرص الكلية على تطوير قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس بالكلية التي تؤهلهم بالأسلوب الصحيح والمعمول به أكاديميًّا في الإشراف على رسائل البحث العلمي للطلبة. غير أنه لم يقدم للجنة المراجعة سوى دليل واحد، يشير إلى عقد ورشة واحدة فقط في هذا الشأن بتاريخ 15 أكتوبر 2020، كما قدم – خلال الزيارة الافتراضية – دليلٌ، على إجراء ورشة أخرى في 14

نوفمبر 2019، وهو ما يُسْتَنْتَجُ منه قلة الورش والدورات في هذا الشأن. ولذلك، تشجع لجنةُ المراجعة الكليةَ على عقد تلك الورش بانتظام – على الأقل مرة سنويًّا – لاسيما وأن بعض أعضاء هيئة التدريس لم يسبق لهم الإشرافُ العلمي على رسائل علمية قبل التحاقهم بالجامعة.

- اتضح للجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، ومع أعضاء هيئة التدريس – أنَّ الجامعة تعمل على وضع وتنفيذ سياسات تتضمن حوافز مالية تتمثل في تحسين الراتب والدرجة المالية المُعَيَّن عليها العضو، علاوة على توفير التأمين الصحي الملائم، وكل ذلك بهدف تحفيز أعضاء هيئة التدريس المتميزين علميًّا وأكاديميًّا على البقاء في وظائفهم بالجامعة. إلا أنه لم يتبين – من خلال تقرير التقييم الذاتي، أو من خلال سياسة الاحتفاظ بالموظفين – عناصرُ الجذب التي تمكن الجامعة من استقطاب أفضل أعضاء هيئة تدريس مثل: الراتب، أو المزايا العينية، أو بيئة العمل، باستثناء ما يتعلق بتمكين الأعضاء من الترقية الأكاديمية تطبيقًا لسياسة الترقية الأكاديمية. ولذلك، تشجع لجنة المراجعة الجامعة على أنْ تضع في لوائحها أحكامًا تتعلق باستقطاب أفضل أعضاء هيئة التدريس؛ وإن كانت نسبة الاستبقاء جيدة – كما يتبين من تقرير التقييم الذاتي؛ إذ وصل عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون لأكثر من (6) سنوات إلى (13) عضوًا. كذلك، لم يتبين للجنة المراجعة – من تقرير التقييم الذاتي، أو من خلال المستندات المقدمة – وجود آليات محددة ومنصوص عليها بشأن التعامل مع أعضاء هيئة التدريس الذين تبين الاستبيانات، وتقارير التقييم بعدم كفاءتهم للعمل بالكلية. وقد علمت اللجنة – من خلال المقابلات – أنَّه يتم إلحاقهم بورش ودورات تدريبية لتطوير أدائهم، وإنْ لم يثبت أنَّه وُجِدَ أيُّ عضوٍ في الكلية كان أداؤه ضعيفًا. ولذلك تحث لجنةُ المراجعة الكليةَ على وضع نصوص داخل اللوائح ذات الصلة؛ لتفصيل هذا الأمر ومعالجته.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- بعد اطلاع أعضاء لجنة المراجعة على الفيديو التصويري لمرافق الجامعة، والمستندات الداعمة، تبين أنَّ حرمَ جامعة العلوم التطبيقية جديدٌ معاصرٌ، وقد بدأ تشغيله فعليًّا في العام الأكاديمي 2013-2014. ويضمُّ مبنى الكلية مكاتبَ إدارية لأعضاء الهيئة التدريسية، و(38) قاعة دراسية بطاقة استيعابية تصل إلى (1690) طالبًا في الفترة الواحدة، ويمكن تشغيلها ثلاث فترات في اليوم، كما يوجد (11) مختبرًا للحاسب الآلي. كما أنَّ جميع القاعات الدراسية والمختبرات مزودة بأجهزة حاسب آلي، وأجهزة عرض البيانات، وتوفر الجامعة خدمة الإنترنت؛ مما يوفر البيئة المناسبة للتدريس، وعمل الأبحاث والتكليفات، والحصول على الروابط والكتب الإلكترونية. وتضم القاعات المخصصة لكلية الحقوق قاعة المحكمة الصورية، وهي مُجهزة كمحاكاة للمحاكم؛ مما يساعد في إكسابِ الطلبةِ المهاراتِ العمليةَ. وخلال الجائحة، وفرت الجامعة المنصات الإلكترونية بشكل فعال، والفصول الافتراضية. ولذلك تقدر لجنة المراجعة أنَّ تجهيزات القاعات، والمعامل، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس مناسبةٌ ومجهزةٌ بشكل كافٍ وفعال.

- بعد مقابلات لجنة المراجعة مع الإدارة العليا للجامعة – خلال الزيارة الافتراضية، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي – تبين توفير عدد مناسب من أجهزة الحاسب الآلي في القاعات الدراسية، والمكتبة، ومكاتب الأكاديميين، وأنها مرتبطة بشبكة الإنترانت الخاصة بالجامعة، بجانب توفير شاشات عرض تفاعلية بقاعات الدراسة، وتوفير خدمة الإنترنت للطلبة داخل الحرم الجامعي، كما تحرص الجامعة على توفير أحدث البرمجيات لمنتسبيها من طلبة وأكاديميين وإداريين، بجانب برامج مكافحة الفيروسات والتجسس والقرصنة، كما عملت الجامعة على توفير برامج تساعد على العمل البحثي مثل: MATLAB، وكشف الانتحال Turnitin، وحرصت الجامعة كذلك على توفير منصة Moodle، والتي تستخدم في التعليم عن بعد بما في ذلك المحاضرات، والتقييمات، ومناقشة الرسائل، والاجتماعات، كما ترتبط هذه المنصة الإلكترونية بنظام إدارة معلومات الطالب SIS، وعملت الجامعة توفير نظام المكتبة الإلكترونية التي توفر للطلبة والأكاديميين الوصولَ الى أحدث المراجع والدوريات الدولية في المجال القانوني. ولذلك، تقدر لجنة المراجعة أنَّ مرافقَ تقنية المعلومات مناسبة، وكافية لتلبية احتياجات الطلبة.

- توفر جامعة العلوم التطبيقية مكتبةً قانونيةً تضم عددًا مناسبًا من الكتب، والرسائل، والدوريات باللغتين العربية والإنجليزية، وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أن المكتبة العامة للجامعة تحتوي على ما يقارب

الـ (5400) مرجع قانوني متنوع باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى عدد (640) رسالة جامعية. أضف إلى ذلك أنَّ المكتبة مشتركة في عشر مجلات قانونية؛ منها أربع باللغة العربية، وست باللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ما تقدم، توجد ست قواعد بيانات متاحة بمكتبة الجامعة باللغتين العربية والإنجليزية. وإنْ كانت توصي باشتراك الجامعة في قواعد بيانات متخصصة في القانون مثل: Lexis Nexis وWest Law، وزيادة عدد قواعد البيانات المتخصصة باللغة العربية. وتخضع المراجع للتحديث؛ بناءً على طلب أعضاء هيئة التدريس حسبما يتضح من نموذج الطلب المقدم من أحد أعضاء هيئة التدريس. إلا أن تقرير التقييم الذاتي، يذكر أنه في العام الأكاديمي 2020–2021، أُجْرِيَتْ مراجعة شاملة لمجموعة الكتب الدراسية لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، والاشتراكات في المجلات العلمية. ويستدل على ذلك بتقرير عن المكتبة، في حين أنَّ التقرير الوارد في الدليل يتعلق فقط بأعداد المطلعين على المراجع والدوريات، الورقية والإلكترونية، في المكتبة دون بيان لعناوين تلك المراجع والموضوعات التي تتناولها. وتظهر قائمة الكتب القانونية الحديثة التي تم شراؤها في العام الأكاديمي 2020–2021، أنَّ عدد اثني عشر (12) كتابًا من إجمالي عدد (73) كتابًا يتعلق بالقانون التجاري (أرقام 6، 7، 16، 17، 19، 27، 42، 43، 50، 56، 61، 71). وقد بين تقرير وفيديو الحرم الجامعي، أنه توجد في مكتبة الجامعة أماكن مخصصة لجلوس الطلبة؛ للاستذكار ملحقة بأروقة المكتبة كما أنه تم تخصيص عدد من القاعات المغلقة لإجراء البحوث بمَعْزِلٍ عن أروقة المكتبة. ولا تقتصر المكتبة على توفير المراجع وقواعد البيانات، لكنها كذلك تنظم دورات لتعريف الطلبة بكيفية استخدام مواردها. وأثناء الزيارة الافتراضية، علمت لجنة المراجعة أنه قد تم تحويل خدمات المكتبة للنظام الإلكتروني؛ حتى تتلاءم مع الظروف التعليمية والبحثية في الوضع الراهن. وترى لجنة المراجعة، أنَّ المصادر المكتبية للمعرفة القانونية؛ الورقية منها والإلكترونية، تعدُّ مناسبةً سواء أكانت باللغة العربية أم اللغة الإنجليزية.

- تتولى لجنة إدارة المرافق – على مستوى الجامعة – صيانة كافة مرافق الجامعة، وقياس مدى كفايتها، حيث تتلقى طلبات إجراء الصيانة لمختلف مرافق الجامعة، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتوقيع عقود لصيانة بعض المرافق الحيوية، مثل المصاعد والنوافذ، وتقدم تقارير دورية عن أعمال التنظيف والصيانة. كما يوضح تقرير التقييم الذاتي، أن وحدة الدعم الفني توفر الدعم الفني، وصيانة أجهزة الكمبيوتر، وملحقاتها وضمان بقاء البنية التحتية التقنية حديثة وملائمة للغرض، كما يتم إجراء صيانة منتظمة، وعمل تحديثات على الأجهزة والبرامج بشكل دوري. غير أنه لم يقدمْ دليلٌ على تنفيذ ذلك

باستثناء ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، كذلك لا يتَّضحُ من الأدلة المقدمة أنَّ هناك مواعيد معلنةً لإجراء صيانة دورية لمرافق الجامعة، ما لم يتحدد ذلك في عقود الصيانة الخاصة التي تبرمها الجامعة مع الشركات المتخصصة في أعمال الصيانة. كذلك يتاح لأعضاء هيئة التدريس طلب إجراء الصيانة اللازمة للموارد والمرافق طبقًا للنموذج المُعَد لذلك على الموقع الإلكتروني للجامعة. وفي المقابل، يُجْرَى استبيانٌ دوريٌّ لقياس مدى رضا أعضاء هيئة التدريس والعاملين عن حالة الموارد والمرافق؛ ينتج عنه إعداد تقرير سنوي بذلك. ومع ذلك، توصي لجنة المراجعة بوضع جدول زمني بمواعيد دورية محددة مسبقًا؛ لإجراء الصيانة لكافة مرافق وموارد الجامعة.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية ترتيباتٌ؛ لضمان وسلامة منتسبيها من الطلبة والأكاديميين والإداريين أثناء تواجدهم في مرافق الجامعة المختلفة. وفيما يتعلق بهذا الشأن، وفرت الجامعة حراسات أمنية، وكاميرات مراقبة، وبوابات إلكترونية بالتعاون مع شركة متخصصة، وتوفر الجامعة أيضًا أجهزة الكشف والتنبيه عن الحرائق، وتحرص الجامعة على التعاون مع الإدارة العامة للدفاع المدني في مملكة البحرين عن طريق التدريب على إخلاء المرافق عند الضرورة، كذلك توفر الجامعة العناية الصحية لمنتسبيها بإنشاء وحدة صحية تضمُّ أجهزة أسعاف أوَّلية، وتشرف عليه ممرضة بدوام كامل. وفى هذه الفترة التي يمرُّ بها التعليم في ظل وباء كورونا، أنشأت الجامعة (لجنة كوفيد-19)، برئاسة رئيس الجامعة، وعضوية عدد من الأكاديميين والإداريين؛ لتتخذ جميع الإجراءات والاحتياطات لتوفير السلامة الصحية لمنتسبيها، وكان من ضمن قراراتها اعتماد نظام التعليم عن بعد، وتخفيض نسبة حضور الأكاديميين والإداريين، وعقد الاجتماعات عن طريق منصة Moodle، وتوفير أجهزة قياس الحرارة، وتحويل الخدمات الطلابية للنظام الإلكتروني سواء بالنسبة للتقديم للقبول ودفع الرسوم وشراء، وتسلم الكتب الدراسية.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا للمقابلات خلال الزيارة الافتراضية، وبعد الاطلاع على الأدلة الداعمة، وتقرير التقييم الذاتي، فلدى جامعة العلوم التطبيقية نظامٌ لإدارة معلومات الطلبة SIS، وهو يسمح بتخزين واسترجاع كافة البيانات المتعلقة بالطالب منذ التحاقه بالجامعة حتى تخرجه فيها. وتقوم بإدارة هذا النظام والإشراف عليه إدارة تقنية المعلومات والاتصالات والمعرفة، ويسمح هذا النظام بإتمام إجراءات التسجيل، وإدخال درجات الطلبة، وكل ما يتعلق بالامتحانات، وجداول المحاضرات والإرشاد الأكاديمي وغيرها من الخدمات التي تهم الطلبة، والكادر الأكاديمي والإداري بأمان وموثوقية. ويتوافر لدى إدارة الموارد البشرية قاعدة بيانات لجميع منتسبي الجامعة سواء أكانوا أكاديميين أم إداريين؛ تضمُّ جميع الملفات الخاصة بهم، وقد حرصت الجامعة على تطوير أنظمة معلومات الإدارة الخاصة بها (DSS)، بحيث تساعد في دعم واتخاذ القرارات المطلوبة بناءً على تواصل الجامعة مع أصحاب الشأن من إداريين، وأكاديميين، وطلبة، وخريجين، وأرباب أعمال.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة، وجدت لجنة المراجعة أدلةً على استخدام تقارير المتابعة التي تعتمدها في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن العمل الأكاديمي والإداري، حيث تم الاستفادة من البيانات المجمعة بشأن الفصول الافتراضية بعد الانتقال لنظام تقديم التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا في التدقيق الداخلي والخارجي للامتحانات، وتخزين الفصول السابقة؛ مما سهل من تطويرها. كما تبين – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – استفادتهم من هذه التقارير في عملية صنع واتخاذ القرار.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقوم جامعة العلوم التطبيقية باتباع "سياسة السرية"، بشأن أمن وسلامة ودقة سجلات الطلبة، حيث يحفظ في سجل الطالب جميع المعلومات المهمة مثل بيانات التسجيل، والمواد التي درسها، أو يدرسها، ودرجاته، وشهادات كل فصل، وشهادات التخرج، كما يتم تحديثها باستمرار. كذلك فإنه بموجب هذه السياسة، تعمل الجامعة على اتخاذ جميع الإجراءات لأمان ودقة وسلامة الشهادة العلمية الممنوحة للطلبة من خلال الرقابة على كل خطوات استخراج الشهادات الدراسية بداية من جودة الورق، وكتابتها، وطباعتها من الإدارات المختصة إلى مرحلة اعتمادها من الجامعة، ومجلس التعليم العالي بالمملكة؛ وذلك حرصًا على عدم تزويرها، أو التلاعب في البيانات المدونة بها. ولضمان أمن وسلامة هذه السجلات؛ يتمُّ عمل ثلاث نسخ احتياطية تحتفظ بها الجامعة داخلها، وفي مكان بالخارج؛ تحسبًا لأية أخطاء، أو ظروف تقنية، أو خلل في النظام قد يؤدى لحذفها، بحيث يكون من

السهل استرجاع جميع هذه البيانات، وكذلك تحرص الجامعة على توفير الأمان اللازم لنظام معلومات الطالب SIS، من حيث منع وصول غير المُصَرَّح لهم إلى هذه البيانات، أو التعديل فيها، كما تحرص الجامعة على الاحتفاظ بأوراق إجابات الطلبة في جميع المقررات لمدة عام على الأقل. وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الإجراءات كافية ومناسبة.

- بعد اطلاع لجنة المراجعة على نموذج من الشهادات الممنوحة لخريجي البرنامج، لوحظ أنها تتضمن أهم البيانات الأساسية، مثل: المسمى العلمي الدقيق للبرنامج، وتاريخ الفصول الأكاديمية والمقررات المسجلة فيها، وبيان تفصيلي بالدرجات، والمعدل التراكمي. وتبين – من خلال المقابلات – أنَّ الشهادات تصدر وتسلم للطلبة في خلال وقت مناسب، على الرغم من عدم النصِّ على ذلك في الإجراءات ذات الصلة. ولذلك، تقترح لجنة المراجعة وضع آليات محددة وواضحة منصوص عليها في لوائح الجامعة بشأن مواعيد إصدار هذه الشهادات، كما تقترح إصدار شهادات حائطية باللغتين العربية والإنجليزية، على النحو المعمول به في الجامعات المحلية والإقليمية.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- يتبين – من تقرير التقييم الذاتي – أنَّ الجامعة قد قامت بإنشاء "وحدة الدعم الفني"، التي تضم عددًا من الموظفين أصحاب الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذين يقدمون خدماتهم للطلبة والكادر الأكاديمي والإداري. وخلال فترة الانتقال لتقديم التعليم عن بعد إبان جائحة كورونا، وفَّرَت الوحدة المشار إليها أَحَدَ موظفيها؛ لتقديم الدعم الفني للطلبة في مجال التعليم الإلكتروني، كما توفر وحدة الدعم الفني المساعدة اللازمة للطلبة في المختبرات. أما بالنسبة للمكتبة، فيوجد عدد مناسب من الموظفين (7 موظفين)؛ لتقديم المساعدة والمشورة للطلبة للاستفادة من خدمات المكتبة، ولاسيما بالنسبة للمراجع الإلكترونية، وقد أنشأت الجامعة خطًّا ساخنًا للرد على جميع استفسارات الطلبة، ولاسيما في مجال التعليم الإلكتروني، ويقوم مسئولو هذا الخط بتوجيه الطلبة للحلول المناسبة، وإبلاغ الجهات

المختصة بالجامعة بالمشكلات الطلابية؛ لتذليلها لهم. كما أخذت الجامعة بنظام الإرشاد الأكاديمي المعمول به في الجامعات، بجانب إنشاء مكتب للخدمات الطلابية تابع لعمادة شئون الطلبة، والذي يختص بتقديم جميع الخدمات الطلابية والأكاديمية للطلبة، كما أنشأت الجامعة صندوقًا لتقديم الدعم المالي للطلبة المحتاجين.

- بعد مقابلات الإدارة العليا للبرنامج – خلال الزيارة الافتراضية، والاطلاع على الأدلة الداعمة – تبين أن الجامعة قد أنشأت "مكتب التطوير الوظيفي وشئون الخريجين"، وهو يتبع عمادة شئون الطلبة، ويختص بتقديم المشورة المهنية للطلبة والخريجين؛ لمساعدتهم في البحث عن عمل مناسب بعد التخرج، كما ينظم المكتب عددًا من الأنشطة والدورات في هذا الشأن، ومنها معرضٌ الوظائف السنوي (يوم المهن)، وورشٌ لتدريب الطلبة على إعداد السيرة الذاتية بشكل صحيح، ويعمل المكتب المشار إليه على التواصل مع أرباب الأعمال؛ لمعرفة الشواغر الوظيفية عندهم، وإعلانها للطلبة.

- تتولى عمادة شئون الطلبة، وإدارة القبول والتسجيل بالاشتراك مع مجلس الطلبة إعداد "يوم تهيئة تعريفي"، في بداية كل فصل أكاديمي؛ لاستقبال الطلبة الجدد، والمنقولين، وتعريفهم بحقوقهم، وواجباتهم، وببرامج وأنشطة وأنظمة ومرافق الجامعة. ولتسهيل ذلك، يتم تزويدهم بمجموعة من الكتيبات التي تضم كل ما يحتاجونه من معلومات أثناء دراستهم في الجامعة. كما يقوم مدير الدراسات العليا ومنسق البرنامج بعقد لقاء مع الطلبة الجدد؛ للإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم، وتعريفهم بالبرنامج والمقررات التي تُدَرَّسُ فيه، ولوائح الدراسات العليا المُطَبَّقَة بشأنهم.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، وسياسة الإرشاد الأكاديمي إلى توفير إرشاد أكاديمي للطلبة على مستويين هما: المرشد الأكاديمي، ووحدة الإرشاد والتوجيه، وذلك بهدف مساعدة، ودعم طلبة البرنامج في دراستهم، وإيجاد حلول للمشكلات الدراسية التي تصادفهم. ويتم ذلك من خلال التواصل إلكترونيًّا عبر نظام معلومات الطالب، وأيضًا يقوم كل مشرف أكاديمي بتقديم تقرير سنوي عن تقدم الطلبة المتعثرين، واقتراح الحلول لهم لتجاوز هذا التعثر. بالإضافة إلى وجود آلية أخرى لمتابعة تقدم الطالب في رسالة الماجستير، وهو تقرير يُقَدَّمُ بواسطة المشرف تبعًا لنموذج معد لذلك، ويساعد ذلك في تقييم أداء الطلبة، ومعرفة نسب التقدم أو التأخر في إعداد الرسالة؛ تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات المناسبة. كذلك، فقد اتضح من خلال المقابلات أنَّ المرشد الأكاديمي يلتقي طلبة الدراسات العليا بشكل مستمر قد يصل إلى ست مرات في الفصل الأكاديمي الواحد.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال مقابلات الزيارة الافتراضية – أنَّ الجامعة تقدم خدمات تلبي احتياجات المرأة سواء أكانت طالبةً أم من الكادر الأكاديمي أم الإداري، ومن تلك الخدمات: توفير خدمة الأندية الطلابية النسائية، واستراحة، وأماكن للصلاة، كما تحرص الجامعة على تلبية كل ما يتعلق باحتياجات المرأة الحامل، والعاملة فيما يتعلق بحضور المحاضرات والتقييمات، وفى هذا الشأن عقدت الكلية مؤتمرًا علميًّا تحت عنوان: (الحماية القانونية للمرأة والطفل بين الواقع والمأمول)، أما بالنسبة إلى الدعم المقدم لذوى الاحتياجات الخاصة، فقد تضمن دليل القبول والتسجيل، إجراءات مناسبة تشمل: تمثيلهم في يوم التهيئة، وتقديم المشورة والدعم الأكاديمي فيما يتعلق بحضور المحاضرات والتقييمات والاستفادة من خدمات المكتبة، وأيضًا تقديم الدعم المادي لهم عند الحاجة، بالإضافة إلى توفير كراسيٍّ متحركة، ومصاعد ودورات مياه مناسبة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، وعلى نحو ما تبين – أثناء المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس – فلدى الجامعة "سياسة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي". وتهدف السياسة إلى التدخل المبكر؛ من أجل مساعدتهم على تجاوز خطر التعثر أو الإخفاق الأكاديمي. وتميز هذه السياسة بين الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، والطلبة الذين هم في حالة إخفاق أكاديمي بالفعل. وتفرد السياسة للفئتين القواعد الملائمة؛ لضمان تجاوزهم حالة التعثر الأكاديمي. فيجب على الفئة الأولى وضع خطة للنهوض بدراستهم؛ يوافق عليها المشرف الأكاديمي، ويتم إبلاغها لأعضاء هيئة التدريس الذين يتولون التدريس للطالب. أما طلبة الفئة الثانية، فيتمُّ إنذارهم حتى يحسنوا أداءهم خلال الفصل الأكاديمي التالي، فإن لم يبلغوا حد النجاح، يتم وضعهم تحت الملاحظة الأكاديمية، ويتضمن ذلك توجيههم لاختيار المواد والساعات التي يقومون بالتسجيل فيها، ومساعدتهم على اجتيازها. وقد اطلعت اللجنة على أدلة على ذلك عبارة عن (Screen Shots)، لصفحة الإرشاد الأكاديمي لطالبين، والتي تبين أنَّ المرشد الأكاديمي قد اتَّصل بهما، وقدم إليهما نصائح. وحيث لم يتم تقديم دليلٌ بخصوص عدد الطلبة المتعثرين، فقد لاحظت لجنة المراجعة – من الجدول المبين في تقرير التقييم الذاتي – طول متوسط الفترة التي يقضيها الطالب في البرنامج. ولذلك، توصي لجنة المراجعة ببحث الأسباب وراء تأخر تخرج الطلبة، وتقديم الخطة العلاجية المناسبة لذلك.

- علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – أنَّ الجامعةَ تقوم بعمل تقييم دوري للخدمات المقدمة للطلبة؛ لقياس مدى رضاهم عنها وتحسينها، وقد أُنشئت لجنةٌ بقرار من رئيس الجامعة تسمى: "لجنة

التجربة الطلابية"، برئاسة عميد شئون الطلبة، وعضوية نائب الرئيس للشئون الأكاديمية والتطوير، ونواب العمداء، وممثلين عن مجلس الطلبة، وعمادة شئون الطلبة. وتعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية لاتخاذ القرارات المناسبة، ومتابعة نتائج استبيانات الطلبة المختلفة ومنها: استبيان تجربة الطلبة الجدد، استبيان تقييم المقرر، استبيان رضا الطلبة، استبيان رضا الخريجين، استبيان تقييم مقرر الرسالة، استبيان رضا الطلبة عن التعلم الإلكتروني. وقد أسفرت هذه الاستبيانات عن قيام الجامعة بعدد من التحسينات، منها: إنشاء غرف الأندية الطلابية، وتغيير مزود خدمة تقديم الطعام، وإنشاء متجر داخل الحرم الجامعي.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف*

- تتضمن سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، أساليب متنوعة لتقييم الطلبة خلال الدراسة، حيث يتم تقييمهم من خلال اختبار منتصف الفصل والمُحَدَّد له (30%)، وأعمال فصلية وأنشطة متنوعة مقرر لها (30%)، واختبار نهائي مقرر له (40%) من مجموع درجات المقرر الواحد. ثم تأتي الرسالة والمقرر لها (9) ساعات إجبارية من الساعات المقررة للبرنامج وعددها (36) ساعة معتمدة. كما اتَّضح للجنة كذلك أنَّ مراحل وآليات إعداد الرسالة، بداية من اختيار الموضوع، وتسجيله، والإشراف عليه، وصلاحيته للمناقشة، ثم مناقشته مناقشة علنية، تتم وفق القواعد والمعايير المتبعة في كل الجامعات المعروفة، وتلبي المعايير الأكاديمية للبرنامج. ومع ذلك، تقترح لجنة المراجعة إعادة النظر في سياسة توزيع الدرجات لتتوافق مع الممارسات الحديثة المعمول بها محليًّا وإقليميًّا، وذلك بوضع تقييم شفهي للطلبة بمعدل (25% من الدرجة الكلية)، يتمُّ بعد أداء الامتحان النهائي؛ للتأكد من تحقق مخرجات المقرر والبرنامج.
- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وإستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، ومواصفات المقررات، وجدول الربط بين مخرجات التعليم للبرنامج مع مخرجات التعلم للمقررات، وكذلك الاطلاع على بعض تقارير التدقيق الداخلي والخارجي، ومصفوفة التحقيق التي تربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأيضًا

النماذج المعتمدة بخصوص إجراءات تحكيم رسالة الماجستير، والاطلاع كذلك على نموذج من قرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير – أنَّ هناك آليات ومعايير ملائمة؛ لضمان محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، وهذا ما تأكد لأعضاء اللجنة من خلال المقابلة التي أجرتها اللجنة – أثناء الزيارة الافتراضية – مع أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج.

- تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وفحص الأدلة الداعمة المقدمة، وإستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم بالجامعة – وجود بعض آليات المتابعة التي يتم من خلالها التأكد من تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة، فعلى سبيل المثال فإنه وفقًا للائحة الدراسات العليا، فإنَّ درجة النجاح في المقرر الدراسي هي (70) درجةً، ولا يتخرج الطالب إلا بحصوله على معدل (75%) على الأقل. كذلك يتم توثيق إنجازات الطلبة في التقييمات المختلفة في مصفوفة تحقق مخرجات التعلم كمتطلب أساسي من متطلبات ملف المقرر، وهذه آلية أخرى. علاوة على ذلك، تحتوي وثيقة مواصفات المقرر على جدول يوضح عملية ربط التقييمات المختلفة مع المخرجات التعليمية المستهدفة، والتي يستند عليها، منسق المقرر عند إعداد وتصميم تقييمات كل مقرر من مقررات البرنامج. كذلك، تم الاطلاع على عينة من تقارير التدقيق الداخلي والخارجي، وتقارير التدقيق الخارجي، والتي تستخدم كوسيلة؛ للتأكد من تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة الداعمة ذات العلاقة ومن بينها سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي – وجود بعض الآليات التي يتمُّ من خلالها متابعة عملية تقييم مخرجات البرنامج، وتحسينها، منها المراجعات الإضافية للربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر والتقييم، والتي تعدُّ جزءًا من المراجعة الدورية للبرنامج، ومراجعات الملفات التعريفية للمقررات التي يقوم بها مركز ضمان الجودة والاعتمادية. وتبين للجنة كذلك، أنه بعد انتهاء التقييم، وتصحيح أعمال الطلبة، ورصد الدرجات يقوم مدرس المقرر بعرض الدرجات وأعمال الطلبة المُصَحَّحَة على المدقق الداخلي لأغراض التدقيق البعدي، وبعد بحث أعمال التقييم يقوم المدقق الداخلي بتقديم التغذية الراجعة الملائمة في تقرير التدقيق البعدي. كما تبين للجنة، أنه خلال عملية التدقيق الخارجي، والمراجعة الدورية للبرنامج، يتمُّ مراجعة التقييمات المختلفة لمقررات البرنامج، ويصدر بناءً عليهما تقارير تتضمن ملاحظات تحسينية حول جودة الأنشطة التقييمية في المقررات الدراسية للبرنامج. وقد خلصت اللجنة بعد اطلاعها على عينة من التقييمات التكوينية والختامية مثل بعض الواجبات التي كلف بها طلبة البرنامج، كالتعليق على الأحكام القضائية، وتحليل النصوص القانونية، والتغذية الراجعة

عليها، وأيضًا الاطلاع على نموذج تدقيق بعدي، ومصفوفة التحقق التي تربط مخرجات تعلم المقررات مع مخرجات تعلم البرنامج إلى أن هناك متابعة لعملية تقييم طلبة البرنامج، وأنه يتم إجراء التحسينات المناسبة على هذه التقييمات، وهذا ما تأكدت منه لجنة المراجعة خلال مقابلة أعضاء هيئة التدريس، والمدققين الخارجيين للبرنامج.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة – بعد بحث الأدلة المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنه يوجد في جامعة العلوم التطبيقية سياسة خاصة بالنزاهة الأكاديمية، تشمل أحكامًا متعلقة بأخلاقيات وإعداد الأبحاث العلمية، تحت مسمى: سياسة أخلاقيات البحث العلمي، وسياسة سوء السلوك الأكاديمي والانتحال، وقواعد وإجراءات الامتحانات، وأيضا اللائحة المسلكية للطلبة. كما أنَّ هذه السياسات متاحة فقط باللغة الإنجليزية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على موقع الجامعة الإلكتروني، وعلى منصة Moodle. (انظر التوصية في المؤشر 4.1).

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة المقدمة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي – أنَّ كلية الحقوق تتبع إجراءات واضحة لكشف نسب الانتحال الأكاديمي، والمخالفات الأكاديمية لمنتسبي هذا البرنامج وغيره من البرامج المماثلة عن طريق استخدام برنامج Turnitin. كما أنَّ سياسة أخلاقيات البحث العلمي، وسياسة سوء السلوك الأكاديمي والانتحال الأكاديمي، المطبقتين في جامعة العلوم التطبيقية، تتضمن توقيع جزاءات على مخالفة هذه السياسات، أو غيرها من المخالفات الأكاديمية. ويتَّضحُ من الأدلة المقدمة، أنه تم اتخاذ إجراءات قانونية ضد الطلبة الذين ثبت في حقهم حالات غش، حيث تمت إحالتهم للتحقيق، وصدر في حقهم جزاءات تأديبية، كان منها اعتبار الطالب راسبًا في

المادة محل الواقعة، أو راسبًا في رسالة الماجستير، أو توقيع عقوبة الإنذار على الطالب، وهي جزاءات تراها اللجنة مناسبة في ضوء ظروف كل حالة من الحالات على نحو ما ورد في الأدلة المقدمة.

- تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وفحص الأدلة الداعمة المقدمة، وكذلك الأدلة الإضافية التي قدمت من إدارة الكلية – وجود رصد لحالات المخالفات الأكاديمية والانتحال الأكاديمي، حيث إن هذه الجزاءات يتم تسجيلها في سجلات الطلبة الذين صدرت في حقهم. كما يتوافر لدى رئيس لجنة التحقيق على مستوى الكلية، ملف كامل مدون فيه كافة التحقيقات التي أجريت مع الطلبة أصحاب المخالفات المسلكية، إلى جانب نسخة من إبلاغ الطالب، ومذكرة التحقيق معه، وقرار لجنة التحقيق، وقرار عميد الكلية، ونسخة من هذا القرار، ويتم إعلام القبول والتسجيل به، والتي تقوم بدورها بتحديث السجل الخاص بالطالب في نظام التسجيل. وقد تأكدت اللجنة من ذلك أيضًا من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، والإدارة العليا للبرنامج.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- وفقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة في جامعة العلوم التطبيقية، فإن التدقيق الداخلي يتم بشكل قبلي وبعدي، ويشمل التصحيح والتغذية الراجعة، والذي يشمل التصحيح والتغذية الراجعة. وتحدد سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة ضوابط اختيار المدققين الداخليين؛ إذ يُشترط أن يكون المدقق الداخلي متخصصًا في المقرر الذي يقوم بتدقيقه، أو أن يكون قد قام بتدريسه من قبل. ويتم اختيار المدقق الداخلي من قبل رئيس القسم وفقًا لمعايير اختيار مختلفة أهمها: التخصص، وتجربة تدريس المقرر، والبحث العلمي. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ التدقيق الداخلي يتم من خلال نظام إلكتروني، تم تطويره لهذا الهدف، وهو يضمن أخذ كل جوانب عملية التدقيق في الاعتبار. وبشكل إجمالي، ترى لجنة المراجعة أنَّ إجراءات التدقيق الداخلي، واختيار المدققين الداخليين ملائمة.

- تنص سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، على أنْ يتمَّ إجراء التدقيق الداخلي بمعايير معتمدة لكافة الامتحانات من حيث التصميم والشكل والمحتوى، وملاءمة التقييم لمخرجات التعلم، وملاءمة توزيع الدرجات ومعايير التقييم، بما يسهم في مراجعة وتحسين مقررات البرنامج، والبرنامج بشكل عام، ويضمن التنفيذ المتسق للتقييمات والعدالة في توزيع الدرجات وفقًا للمعايير الأكاديمية ذات الصلة. وفي هذا الإطار، اطلعت لجنة المراجعة على نموذج التدقيق الداخلي لمقرر دراسات معمقة في التحكيم التجاري (MCL622-1)، وعلى ما أبداه المدقق من ملاحظات على المقرر المشار إليه. وأيضًا التدقيق الداخلي لامتحانات مقرر دراسات معمقة في عقود التجارة الدولية (LAW824-1)، وتقرير التدقيق البعدي لمقرر دراسات معمقة في القانون التجاري (MCL622)، وقد تبين – من خلال فحص تلك النماذج – أنَّ هناك ملاحظاتٍ قبليةً مُقَدَّمَةً على الامتحانات؛ تشمل إعادة صياغة الأسئلة، وملاحظات بعدية على الامتحانات بشأن عدالة التصحيح. ولذلك، تقر لجنة المراجعة بسلامة عملية التدقيق الداخلي القبلي والبعدي.

- يتم التدقيق الخارجي لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، وفقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، وسياسة الممتحن الخارجي، التي تقضي بأن يكون المدقق الخارجي من ذوي الخبرة والمعرفة الواسعة والمتعمقة في تخصص البرنامج موضوع المراجعة، إلا أنها لم تشترط درجةً علميةً معينةً في المدقق الخارجي كأن يكون أستاذًا أو أستاذًا مشاركًا. وتوضح الأدلة الداعمة، وجود قائمة تضم (13) مدققًا خارجيًّا، منهم خمسة أعضاء في تخصص القانون الخاص، وثمانية أعضاء في تخصص القانون العام، وإن كانت القائمة المشار إليها جاءت خالية من بيان الدرجة العلمية لكل منهم، أو التخصص الدقيق. كما أنَّ الأدلة المقدمة، لم تتضمن سوى السيرة الذاتية لأحد المدققين الخارجيين فقط. ومن خلال المقابلات، تبينَّ أنه تم الاستعانة بنفس المدققين لعدة سنوات متتالية. كما تم الاطلاع على الوثيقة الخاصة بترشيح أحد الأساتذة؛ ليكون مراجعًا خارجيًّا لبرامج كلية الحقوق الثلاثة للعام الأكاديمي 2020–2021، وكذلك التقرير السنوي للمراجع الخارجي للعام الأكاديمي 2020–2021. ومن تلك الأدلة، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المدقق الخارجي لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، ليس من بين المتخصصين في هذا الفرع من فروع القانون، ولذلك توصي لجنة المراجعة بالالتزام بأن يكون كل المدققين الخارجيين لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، ومقرراته من المتخصصين في القانون التجاري، مع مراعاة التنويع في اختيار المدققين الخارجيين بأن يكونوا منتمين إلى مدارس قانونية

مختلفة. كما توصي بتعديل سياسة المدقق الخارجي من خلال اشتراط درجة علمية معينة في المدقق الخارجي لبرامج الدراسات العليا، كالحصول على درجة أستاذ أو أستاذ مشارك على الأقل.

- تميز سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة بين مستويين للتدقيق الخارجي؛ الأول: هو مستوى تقييمات المقررات، ويكون التدقيق بشأنه قبليًّا، والثاني: هو مستوى البرنامج بشكل عام، ويكون التدقيق بشأنه بعديًّا. وتبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة المقدمة، والاطلاع على تقارير المدققين الخارجيين للأعوام الأكاديمية 2019–2020 و2020–2021 – أنَّ عملية التدقيق الخارجي، وما نتجت عنه من توصيات على مستوى المقررات الدراسية والبرنامج بشكل عام، كان لها دورٌ واضحٌ في مراجعة وتحسين مواصفات المقررات الدراسية، ومخرجات البرنامج، كما أنَّها تضمن – بلا شك – التنفيذ المتسق للتقييمات، وتعمل كذلك على ضمان الإنصاف والعدالة في منح الدرجات. فعملية التدقيق الخارجي القبلي تشمل جوانب متعددة مثل: مستوى التقييم وملاءمته، ومستوى الأسئلة ووضوحها، وكذلك الوقت المخصص للتقييم. أمَّا عملية التدقيق الخارجي البعدي للبرنامج، فقد نتجَ عنها "الخطة الإجرائية لمعالجة توصيات الممتحن الخارجي"، والتي تم بناءً عليها تعديل الخطة الدراسية للبرنامج. مما سبق، ترى اللجنة – على الرغم من التوصيتين المشار إليهما في الفقرة السابقة – أنَّ عملية التدقيق الخارجي للمقررات وللبرنامج ذاته ملائمة.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة المقدمة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي – وجود آليات للتحقق من فاعلية نظام التدقيق الداخلي للبرنامج، بدءًا من منسق البرنامج، ثمَّ رئيس قسم القانون الخاص، ورئيس وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، ثمَّ مركز ضمان الجودة والاعتمادية في الكلية. وإنَّ كانت اللجنة قد لاحظت أنَّ إدارة البرنامج لم تقدم سوى تقرير واحد حول عملية التدقيق الداخلي لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، مُعَدٍّ بتاريخ 1 فبراير 2018، من قبل وحدة ضمان الجودة في الكلية. وعلى الرغم من أنَّ تقرير التقييم الذاتي، قد أشار إلى التدقيق الخارجي باعتباره وسيلةً؛ للتأكد من مدى فاعلية التدقيق الداخلي للبرنامج، إلا أن تقرير المدقق الخارجي، والخطة الإجرائية لمعالجة توصيات المدقق الخارجي للبرنامج، لم تتضمن أية إشارة لنظام التدقيق الداخلي للبرنامج. كما يقوم رئيس وحدة ضمان الجودة بالاشتراك مع رئيس قسم القانون الخاص بمسئولية تقييم المدققين الخارجيين سنويًّا وفقًا لنموذج التقييم المعد والمعتمد من قبل مركز ضمان الجودة والاعتمادية. ويوضح النموذجُ مدى شمولية عملية تقييم المدقق الخارجي من مختلف الجوانب. ومع ذلك، لم تلحظ لجنة المراجعة إدخال أيَّ

تحسينات على عملية التدقيق الداخلي والخارجي ذاتها بناءً على هذه الإجراءات. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بتطوير آليات رسمية مناسبة لتطوير عملية التدقيق الداخلي الخارجي بناءً على التقييمات والمتابعة التي تُجْرَى لكلٍّ منهما.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: *لا ينطبق*

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وفحص الأدلة المقدمة، والتي من بينها مواصفات مقرر الرسالة – أنَّ عددَ الساعات المقررة للرسالة يقدَّر بتسع ساعات معتمدة، وهي مدة تراها اللجنة مناسبة في حدود كون الرسالة عبارةً عن بحثٍ مُكَمِّلٍ لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون التجاري، حيث يكون الطالب – بعد انتهائه من إعداد الرسالة – قد اكتسب بعضَ المهارات، منها: الفهم والمعرفة، ومهارات التفكير الناقد، وبعض المهارات العامة والتحويلية، والمهارات المرتبطة بالمخرجات التعليمية على مستوى البرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على قائمة الرسائل التي نوقشت، والتي لم تناقش بعد، وعلى نماذج من رسائل تخرج الطلبة التي أُجِيزَتْ، ولاحظت أنَّ موضوعات هذه الرسائل داخلة في نطاق القانون التجاري، وأنَّ الطلبة التزموا بالضوابط الشكلية والموضوعية في إعداد الرسائل العلمية، وإن كانت اللجنة قد لاحظت عدم استعانة الباحثين بمراجع

باللغة الإنجليزية، وأنَّهم اقتصروا على مراجع باللغة العربية فقط، كما لاحظت اللجنة – من الأدلة المقدمة – أنَّ بعضَ الرسائل يعوزها التخصص والعمق، واتسمت بالعمومية. فبالاطلاع على نموذج عناوين رسائل الماجستير، يتضح أنَّ البحوث تتردد بين طرح موضوع عام من موضوعات القانون التجاري، وبين طرح موضوعات يطرح عنوانها إشكالية علمية محددة. كما أنَّ بعضها استخدم عبارة (دراسة مقارنة) في عنوان الرسالة، إلا أنَّ المقارنة كانت سطحيةً إلى حد ما. وبناء على ما سبق، توصي لجنة المراجعة بالتأكد من أنَّ موضوعات جميع الرسائل العلمية وعناوينها متخصصة ومتعمقة، وأنَّ منهج البحث المستخدم يتلاءم مع مضمونها.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة المقدمة، ومن بينها لائحة الدراسات العليا، (المواد 21–25) أنَّ هناك ما يشير إلى وجود ضوابط حاكمة للتدريس والإشراف على الرسائل العلمية في الدراسات العليا، وهي منشورة أيضًا في دليل الكلية. وهذه الضوابط تحدد – بشكل واضح – أدوار ومسئوليات كل من المشرفين على الرسائل والطلبة فيما يتعلق بإعداد الرسائل العلمية. ويتبين – من خلال تقرير المتابعة الفصلي لمشروع البحث أو الرسالة، والنماذج المعتمدة بخصوص إجراءات التحكيم والمناقشة لرسالة الماجستير، ونموذج رسالة علمية متخصصة في القانون التجاري، وقرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير – قيام المشرف على الرسالة العلمية بدوره في الإشراف والتوجيه وفقًا لما هو منصوصٌ عليه في اللائحة، كما تأكدت لجنة المراجعة من ذلك أيضًا خلال المقابلات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ولائحة الدراسات العليا لجامعة العلوم التطبيقية، يتعين وجودَ متابعة منتظمة من المشرف على الرسالة لمستوى تقدم الطلبة في البحث، ويتم ذلك من خلال تقرير متابعة فصلي لمشروع البحث، وهو تقرير من المشرف يُقَدَّمُ في نهاية كل فصل أكاديمي عن مستوى تقدم الطالب في البحث. كذلك يقوم المشرف بكتابة خطابات لتسهيل مهمة الطالب البحثية لأية جهة يمكن أن تقدم له العونَ في إعداد البحث أو الرسالة. كما تبين للجنة وجود آلية يتم من خلالها معرفة مدى رضا الطلبة عن عملية الإشراف برمتها، وذلك من خلال استبانة تقييم مقرر الرسالة، حيث يتعلق القسم الأول منها بالإشراف، وفيه ستة أسئلة تدور حول الإشراف على الرسالة، ومدى الرضا عما يقدمه المشرف من مساعدة ودعم للطالب. وأثناء الزيارة، تم تقديم دليل غير مؤرخ يتضمن استجابةً (4) طلبة لنموذج الاستبانة، ويظهر معدلَ رضا عاليًا؛ يصل إلى 5 على مقياس خماسي في معظم البنود. أما بالنسبة لتوفر المصادر لإجراء الأبحاث، فتشير الوثائق المقدمة، إلى تقرير من المكتبة عن استخدام

جميع طلبة كلية الحقوق قواعد البيانات المتاحة على موقع المكتبة، وخلال مقابلة عينة منهم – أثناء الزيارة الافتراضية – أعرب كلٌّ منْ تمتْ مقابلتهم عن رضاهم التام عن المجهود الذي يقوم به المشرفون على رسائلهم العلمية.

- تتضمن لائحةُ الدراسات العليا، آلياتٍ واضحةً لتقييم رسالة الماجستير ومناقشتها، بدايةً من تقرير المشرف عن صلاحية الرسالة للمناقشة، ثمَّ إرسالها لممتحن خارجي لإبداء رأيه فيها، وبعد ذلك تشكيل لجنة المناقشة بعضوية المشرف على الرسالة، وممتحن داخلي وممتحن خارجي، على أنْ يرأسَ اللجنةَ أقدمُ الأعضاء في الدرجة العلمية، وهو الذي يديرُ جلسةَ المناقشة. وتكون جلسة المناقشة علنيةً، وبعد انتهاء المناقشة تقرر اللجنة بالإجماع أو بالأغلبية نجاح الطالب بأي من التقديرات التالية: ممتاز (90% – 100%)، جيد جدًّا (80%– 89%)، جيد (70%– 79%)، راسب (69% أو أقل). وقد يُشْفَعُ قرارُ لجنة المناقشة بإحدى العبارات التالية: بدون تعديلات – تعديلات طفيفة خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين – تعديلات جوهرية دون إعادة مناقشة خلال شهرين – تعديلات جوهرية، وإعادة مناقشة الرسالة خلال ثلاثة أشهر – رفض الرسالة. ومما سبق من إجراءات وقواعد مناقشة، يتَّضحُ أنَّ ما يتم خلال هذه المراحل من إجراءات كفيل بأن تكون الرسالة بمستوى مماثل لمثيلاتها في البرامج الأخرى. وإن كانت لجنة المراجعة قد لاحظت أن الممتحن الداخلي والممتحن الخارجي لبعض الرسائل في هذا البرنامج كانا بدرجة أستاذ مساعد. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأن يُراعى عند تعيين الممتحن الخارجي لمناقشة الرسائل العلمية أن يكون أستاذًا أو أستاذًا مشاركًا على الأقل في تخصص القانون التجاري.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الوثائق والأدلة المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ البرنامج به آليات واضحة لمتابعة تطبيق سياسات وإجراءات الرسالة وإجراء التحسينات المطلوبة عليها، سواء أكان ذلك بداية من اختيار موضوع الرسالة وإقراره من قبل مجلس القسم، ومجلس الكلية بعد ذلك، أم ما يتمُّ من مناقشات (seminars)، ينظمها القسم لمناقشة الطالب في موضوع رسالته، منها قيام الطالب بملء نموذج تقييم مقرر الرسالة، حيث يكون لهم التعليق على مقرر الرسالة، وكذلك قيام لجنة بمناقشة الطالب في الخطة المقترحة لرسالته، وتقديم ما تراه من تحسينات، وتغذية راجعة عليها، وأيضًا ما يبديه المشرف على الرسالة من توجيهات للطالب في نهاية كل فصل أكاديمي، أو ما يبديه الممتحن الخارجي من ملاحظات شكلية وموضوعية؛ يلتزم الطالب بإجرائها قبل المناقشة، وأخيرًا لجنة المناقشة وما يطرحه

أعضاؤها على الطالب من ملاحظات شكلية وموضوعية. وكل هذه التوصيات أو ما يطرح من ملاحظات شكلية أو موضوعية يقوم الطالب بتنفيذها تحت إشراف المشرف على الرسالة، وهي آليات تهدف – في مجملها – إجراء التحسينات الضرورية، والمناسبة على الرسالة العلمية.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- قامت لجنة المراجعة بالاطلاع على تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، وفحص الأدلة الداعمة المقدمة، ومنها تقرير المراجع السنوي للبرنامج، الذي يظهر تقدمًا في مستوى إنجازات الطلبة مقارنة بنظرائهم في برنامج "ماجستير في القانون"، وفحص عينة من نتائج طلبة البرنامج، والتي تظهر أنَّ من بين (18) طالبًا، حصل (14) منهم على معدل: "جيد جدًّا"، وحصل (2) منهم على معدل: "ممتاز". وكل ما سبق يُبين أنَّ مستوى إنجازات الطلبة يعد مناسبًا، ويعكس قدرتهم على الإبداع والابتكار، وهذا ما تبين أيضًا من خلال مراجعة نماذج من الامتحانات، ونماذج الإجابات النموذجية عليها، ونماذج من أعمال الطلبة.

- يوضح الجدول المبين في تقرير التقييم الذاتي، أنَّ عدد الطلبة المقبولين في العام الأكاديمي 2017–2018، كان (20) طالبًا، ثم نزل هذا العدد في العامين الأكاديميين التاليين إلى خمسة طلبة، ثم ارتفع إلى (15) طالبًا، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى (20) طالبًا في العام الأكاديمي 2020–2021. ويشير جدولٌ آخرُ في تقرير التقييم الذاتي، إلى معدل إنجاز طلبة البرنامج عبر السنوات السابقة، حيث لاحظت لجنة المراجعة تراجعًا في هذا الإنجاز، فوفقًا لهذا الجدول فإن نسبة الطلبة الذين أنجزوا أقل من (15) وحدة معتمدة بعد السنة الأولى للدراسة كانت (7%) في العام الأكاديمي 2016–2017، ثم زادت إلى (25%) في العام الأكاديمي الذي تلاه، ثم (40%) في العام الذي بعده. ووفقًا للجدول المبين في تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ عددَ الطلبة الخريجين قليلٌ جدًّا مقارنة بالطلبة المقبولين، فعدد الخريجين في الأعوام الأكاديمية منذ 2017–2018، حتى 2019–2020، كان خريجًا واحدًا فقط

في كل عام، كما تتراوح المدة التي قضاها هؤلاء الطلبة حتى التخرج ما بين (3 إلى 5 سنوات). ولذلك، توصي لجنة المراجعة ببحث الأسباب وراء انخفاض معدل تقدم الطلبة على مدار السنوات، وزيادة المدة التي يقضيها الطالب في البرنامج حتى التخرج، ووضع الخطة العلاجية المناسبة لذلك.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية للخريجين يتمُّ عن طريق عدة مدخلات منها: البيانات المتعلقة بمستوى تقدم طلبة البرنامج، الوجهات الأولى للخريجين، والتقارير التي يقدمها المدققون الداخليون والخارجيون سواء عن مقررات البرنامج أو عن البرنامج بشكل عام، وتقارير أرباب الأعمال حول مستوى خريجي البرنامج، وأيضًا آراء أعضاء المجلس الاستشاري، ولقاءات أرباب الأعمال، والخريجين، وتقارير تحقق مخرجات البرنامج. وهذا ما يمكن استخلاصه من الأدلة ذات الصلة، ومنها: التقرير السنوي للبرنامج، واستبيان رضا الخريجين عن البرنامج، وقائمة جهات العمل لخريجي البرنامج، وتقارير تحليل أرباب الأعمال لأداء خريجي الجامعة بمن فيهم – بالطبع – خريجو برنامج "ماجستير في القانون التجاري".

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – وجود أدلة تشير إلى القيام باستبيانات عن رضا الخريجين، وقد قُدم للجنة استبيانٌ واحدٌ عن العام الأكاديمي 2018–2019، حيث كان مستوى رضا الخريجين 5 على مقياس خماسي عن معظم بنود الاستبيان. كذلك يتم استبيان رضا أرباب الأعمال عن خريجي البرنامج، وقد قدم دليل، على إجراء هذا الاستبيان في الأعوام 2018/2017 – 2019/2018 – 2020/2019، وقد أظهرت نتائجها معدلَ رضا مرتفعًا؛ تراوحت نتائجه بين (3.93)، و(4.3)، و(5) على التوالي؛ مما يعكس تحسنًا في مستوى رضا أرباب الأعمال عن إنجازات خريجي البرنامج. كما اطلعت اللجنة على الوثيقة، الخاصة بنماذج الاستبيانات عن رضا الطلبة عن المقررات، وعملية الإشراف، وأرباب الأعمال، وأعضاء هيئة التدريس. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة بما تقوم به الجامعة من متابعة لخريجيها من خلال وحدة متابعة الخريجين، حيث أعربوا عن رضاهم عما تقوم به الجامعة تجاه دراستهم، وعن مستواهم مقارنة بأقرانهم في جامعات أخرى.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لسياسة "تطوير ومراجعة السياسات والإجراءات"، تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات كل سنتين. وقد اطلعت لجنة المراجعة على العديد من السياسات التي يتبعها البرنامج ومنها: سياسة التقييم وإستراتيجيات التعليم، والانتحال الأكاديمي والبحث العلمي، والقبول والترقيات والدعم وغيرها، ووجدت أنها مُحَدَّثة؛ مما يشير إلى المراجعة المنتظمة للسياسات والإجراءات. كذلك وجدت لجنة المراجعة أنَّ الجامعة قد أصدرت دليل ضمان الجودة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتمادية باللغة الإنجليزية في العامين 2018 و2020. وقد قُدم للجنة المراجعة دليل إضافي على توفر دليل ضمان الجودة باللغة العربية. كما يتم تعميم دليل ضمان الجودة على الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال من خلال الموقع الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، ويوم التهيئة، كذلك فقد تبين للجنة المراجعة أنَّ مختلف السياسات والإجراءات يتم نشرها بأكثر من آلية، على سبيل المثال وصف برنامج "ماجستير في القانون"، ولائحة الدراسات العليا، دليل الطالب، كتيب البرنامج ودليل الجامعة. وإن كانت اللجنة قد لاحظت أنَّ هناك بعض الوثائق الخاصة بسياسات الجامعة منشورة باللغة الإنجليزية، ومن هنا، توصي اللجنة بأن تتأكد جامعة العلوم التطبيقية من توفير كل الوثائق المتعلقة بسياسات الجامعة باللغتين العربية والإنجليزية.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية نظام محدد لإدارة الجودة؛ يتضمن تسلسلًا قياديًّا مناسبًا من خلال وجود مجلس ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة، يترأسه رئيس الجامعة، ويتولى وضع السياسات والخطط الإستراتيجية، والمراقبة، والمتابعة لضمان الجودة وتعزيزها. وتوجد وحدة ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الكلية، يترأسها رئيس الوحدة، وتضم في تشكيلها منسقي البرامج الأكاديمية للبكالوريوس والماجستير، وتتولى الإشراف، والتنفيذ، والمتابعة لأنشطة الجودة بالتنسيق مع عمادة الكلية ورئيس القسم (إدارة البرنامج). وتُعْقَدُ اجتماعاتٌ دوريةٌ لمجلس إدارة وحدة ضمان الجودة والاعتمادية بالكلية؛ لمناقشة أنشطة الجودة، ولتعزيز ضمان تحقيق أهداف البرنامج، والمخرجات التعليمية. وتوجد نماذج محاضر اجتماعات لذلك. كما توجد مهامُّ محددةٌ (توصيف وظيفي) لمنسق البرنامج؛ كونه حلقة الوصل بين وحدة ضمان الجودة والقسم الأكاديمي ومنسقي المقررات، ويتولى مساعدة الأطراف المختلفة في تنفيذ ومتابعة أنشطة الجودة بالبرنامج، بالإضافة إلى إعداد تقارير سنوية عن البرنامج، وخطط التحسين بالتنسيق مع منسقي المقررات، ورئيس القسم، والمتابعة والإشراف على فريق إعداد التقييم الذاتي للبرنامج، والمساعدة في إعداد تقارير وحدة ضمان الجودة.

- يتبيَّن – من خلال تقرير التقييم الذاتي – أنَّ تنفيذ السياسات والإجراءات يتم بشكل متسق على مستوى الكلية والأقسام من خلال وحدة ضمان الجودة بالكلية؛ إذ إنها المسئولة عن إدارة أنشطة الجودة، ومتابعة تنفيذ السياسات بشكل متسق على مستوى الكلية وأقسامها. ويضمُّ تشكيل الوحدة منسقي البرامج، والأقسام الأكاديمية لضمان تنفيذ آليات وسياسات الجودة طبقًا لدليل ضمان الجودة، وترفع وحدة ضمان الجودة تقاريرها الدورية إلى عميد الكلية. من ناحية أخرى، تبين – من خلال المقابلات – أنَّ تقارير المراجعة، والتدقيق الداخلي والخارجي، والتقارير السنوية لوحدة ضمان الجودة تُساعد في التأكد من التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات، وتعد من آليات كشف أي اختلاف في تطبيق تلك السياسات. وقد قدمت عينة من اجتماعات وحدة ضمان الجودة في الكلية، والتقرير السنوي لمركز ضمان الجودة والاعتمادية، وتقرير منسق البرنامج لمتابعة ملاحظات منسقي المقررات، كأدلة على متابعة التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ دليل ضمان الجودة متوفرٌ لدى أعضاء هيئة التدريس كمرجعية لنظم إدارة الجودة، وأدوار ومهام منسقي البرامج، وأعضاء هيئة التدريس، والجهاز الإداري، كما يتم توعية وإرشاد أعضاء هيئة التدريس بمهام وأنشطة الجودة من خلال ورش العمل والاجتماعات بالتنسيق مع

وحدة ضمان الجودة في الكلية، ومن أمثلة ورش العمل التي تمَّ تنفيذها: ورشة طرائق التقييم، وورشة ربط التقييم بمخرجات البرنامج، وورشة إعداد تقرير المراجعة الدورية والسنوية للبرنامج، وورشة إعداد ملف المقرر. وهذا ما تأكدت منه اللجنة أيضًا خلال المقابلة التي تمت مع فريق الجودة بالبرنامج وأعضاء هيئة التدريس، حيث تبين من ردودهم على أسئلة المقابلات أنَّ لديهم فهمًا وإلمامًا بنظام ضمان الجودة والاعتمادية، ومعرفة كل منهم بدوره داخل هذا النظام.

- يتبين من تقرير التقييم الذاتي، أنه تتم متابعة نظام إدارة الجودة بالكلية من خلال وحدة ضمان الجودة، والتي تجتمع بشكل شهري؛ لمناقشة القضايا "التشغيلية" اليومية المتعلقة ببرامج الكلية، ومنها برنامج "ماجستير في القانون التجاري"، كما تتابع تنفيذ إدارة وعمليات الجودة في البرامج المختلفة، وترفع الوحدة تقاريرها بذلك لعميد الكلية. من ناحية أخرى، يُراقب مركز ضمان الجودة والاعتمادية، ومجلس ضمان الجودة على مستوى الجامعة فاعلية هذه العمليات، وكيفية تحسينها، حيث يجتمع بانتظام لمتابعة ضمان تطبيق الجودة على مستوى الكليات والبرامج. وخلال المقابلات، ذُكرت بعض الأمثلة على التحسينات التي أجريت على إدارة ضمان الجودة، ومنها اعتماد التدقيق القبلي ومعاييره عبر الإنترنت، ومراجعة دليل ضمان الجودة، وإضافة القائمة الكاملة لسياسات الجامعة كملحق من الإصدار الأخير للدليل، وجعل مراجعة السياسات تتم كل سنتين.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- لدى لكلية هيكلٌ تنظيميٌّ حديثٌ، وموثق يتناسب مع رسالة ورؤية الكلية، وهو متاحٌ على الموقع الإلكتروني للجامعة، ويتم عرضه على الموظفين والطلبة الجدد يوم التهيئة. ويتضح من خلال الهيكل التنظيمي وجود تسلسل إداري مناسب يتمثل في تشكيل مجلس للكلية له اختصاصات واضحة، ويتألف من العميد، ونائب العميد، ورؤساء الأقسام الأكاديمية، ومدير الدراسات العليا، ومدير وحدة التدريب، ومدير العيادة القانونية، وممثل عن أعضاء هيئة التدريس. علاوة على ذلك، يوجد مجلس لقسم القانون العام، ومجلس لقسم القانون الخاص التابع لهما برنامج "ماجستير في القانون التجاري"، ويتألف مجلس

القسم من رئيس القسم، وأعضاء هيئة التدريس، وممثل عن الطلبة. كما توجد مهام واضحة ومحددة لمجلس القسم طبقًا لوثيقة التوصيف الوظيفي، ودليل ضمان الجودة. كذلك يوجد منسق لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، وهو حلقة الوصل بين البرنامج والأقسام. كما يوجد أيضًا مهامٌّ وتوصيفٌ وظيفيٌّ لمنسق البرنامج.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة – أنه يوجد في دليل ضمان الجودة، ووثيقة التوصيف الوظيفي، بيانٌ واضحٌ لمسئوليات اللجان، والأفراد المعنيين بإدارة جودة البرنامج، بالشكل الذي يضمن التواصل الفعال بين مختلف هذه الجهات، بما يؤهل هذه الجهات على صنع واتخاذ القرار، حيث يوجد دورٌ محوريٌّ لمنسق البرنامج في إدارة البرنامج من خلال متابعة ومراقبة عمليات التعليم والتعلم والإشراف على منسقي المقررات، وقيامه بمناقشة قضايا الجودة في لجنة الدراسات باعتباره عضوًا فيها، والتي – من خلال دراستها – يمكن تحويلها للأقسام الأكاديمية، وبعد مناقشتها بمجالس الأقسام يتم تحويلها إلى مجلس الكلية. ومن ثَمَّ يحيلُ مجلسُ الكلية القضايا وبرامجَ التعزيز لتطوير البرامج لمجلس الجامعة.

- أصدرت جامعة العلوم التطبيقية كتيب اختصاصات اللجان، والذي يمثل مرجعية مهمةً للهيكل الإداري، واتخاذ القرار. يتضمن الكتيب مهامَّ اللجان، ومسئولياتها، وخطوط اتصالها سواء على مستوى الكلية، أو الجامعة، حيث تتضمن اللجان على مستوى الكلية: لجنة وحدة ضمان الجودة، ولجنة إدارة الكلية، ولجنة الدراسات العليا، ولجنة الأقسام. وقد اطلعت اللجنة على الوثيقة الإضافية، الخاصة بتشكيل كل لجان العمل في الكلية. وترى لجنة المراجعة – في ضوء ذلك – أنه يوجد تحديدٌ واضحٌ ومناسبٌ لمختلف الوظائف الإدارية واللجان ذات العلاقة بإدارة البرنامج.

- وفقًا لدليل ضمان الجودة، يوجد تسلسلٌ مناسبٌ في إسناد المسئوليات الأكاديمية؛ للحفاظ على المعايير الأكاديمية على مختلف المستويات، حيث يتَّضحُ في مجلس الجامعة والكلية والقسم وفريق البرنامج. كما توجد مسئوليات ومهام محددة لجميع أعضاء هيئة التدريس بمن يشغلون منهم وظائف إدارية مُبَيَّنَة في التوصيف الوظيفي. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، بشيء من التفصيل آلية تحقيق ذلك على كل مستوى، وذلك بداية من قسمي القانون العام والقانون الخاص، ومجلس الكلية، ومجلس الجامعة، وأيضًا على المستوى الفردي بداية من رئيس الجامعة، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، وعميد الكلية، ورئيس القسم، ومدير الدراسات العليا، ومنسق البرنامج، ومنسقي المقررات، وعضو هيئة التدريس.

- تبين، من خلال الأدلة المقدمة، أنَّ لدى برنامج "ماجستير في القانون التجاري" فريقًا يتولى إدارته وتأهيله للاعتماد، ويجتمع هذا الفريق بشكل دوري برئاسة منسق البرنامج. كما يوجد تنسيق بين منسق البرنامج، ورئيس القسم ومدير الدراسات العليا؛ لضمان تحديث المقررات، والمحتوى، والمراجع، والتقييم والتدقيق الداخلي والخارجي وغيرها من أنشطة إدارة الجودة، وما يترتب على ذلك من إجراءات التحسين والتغذية الراجعة. ويتم اتخاذ القرارات المناسبة في مجالس الأقسام، والتي تعقد دوريًّا. كما تأكدت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع فريق البرنامج – أن هناك خطوطًا واضحةً لإدارة البرنامج بطريقة فعالة ومسئولة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف*

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى التقرير السنوي للبرنامج كوسيلة للتقييم الداخلي للبرنامج، حيث يستند إلى عدة مدخلات منها: تقارير المقررات، والتي تشتمل على مقترحات، وخطط تحسين المقرر بناءً على تقييم منسق كل مقرر لمدى تحقق مخرجات التعلم المستهدفة للمقررات في نهاية الفصل الأكاديمي. كذلك يُستعان بتقرير المجلس الاستشاري، وتقرير المدقق الخارجي في إعداد تقرير البرنامج السنوي. وقد اطلعت اللجنة على التقرير السنوي للبرنامج الصادر بتاريخ 2020/7/7، ولاحظت مدى شموليته للعديد من الجوانب، واعتماده على أكثر من مدخل، وانتهى التقرير بتوصية وخطة عمل مقترحة تضمنت بندًا واحدًا وهو "تنفيذ توصيات المدقق الخارجي، واستكمال إعداد وتحضير الخطة، ووصف البرنامج، ومواصفات المقررات المقترحة للتحسين، وتسكين المقررات". كما قُدمت، "الخطة الإجرائية لمعالجة توصيات المراجع الخارجي الدوري لبرامج الدراسات العليا 2019–2020"، والتي احتوت على خطة عمل لتنفيذ هذه التوصيات. وبمراجعة الخطة تبين أنَّها هي نفسها الخطة المقدمة كدليل على إجراء المراجعة الدورية للبرنامج. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأن يتم التأكد من أن التقريرَ السنويَّ متعمقٌ بشكل أكبر، ويحتوي على توصيات للتحسين على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية؛ تستند

إلى أكثر من مدخل، كما توصي بالتدقيق في وضع خطة تحسين واضحة تتضمن إجراءات محددة؛ لتنفيذ كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "سياسة مراقبة ومراجعة البرامج"، توضح الإجراءات المتبعة للمراجعة السنوية والدورية للبرنامج. ويوضحُ تقرير التقييم الذاتي أنَّ إجراءاتِ المراجعة الدورية للبرنامج تتمُّ كل سنتين عند تخرج كل دفعة. وقد تبين – من خلال المقابلات – أنَّ المراجعة الدورية للبرنامج تتم من قبل لجنة مراجعة دورية؛ يتم اقتراحها من قِبَلِ مركز إدارة الجودة بالجامعة، وتضم خبراتٍ من داخل وخارج الجامعة؛ لتقوم بمراجعة البرنامج وملفات المقررات، وتقوم أيضًا بإعداد تقرير يتضمن جوانب القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين.

- اطلعت لجنة المراجعة على آخر تقرير مراجعة دورية للبرنامج، والتي تمت في نوفمبر 2018، وقد تم إعداد التقرير بواسطة فريق متخصص يتكون من عضو خارجي (متخصص في القانون الجنائي)، وثلاثة أعضاء من داخل الجامعة. وبفحص التقرير وجدته لجنة المراجعة شاملاً لجميع جوانب البرنامج، كما يعتمد على العديد من المدخلات مثل: توصيف البرنامج والمقررات، وتقارير البرنامج والمقررات، وتقييم الطلبة، واستبياناتهم ونتائجها، وجميع التقارير السابقة بما فيها التقارير السنوية للمدققين الخارجيين، والمجالس الاستشارية وغيرها، كما يُنظر في أهداف البرنامج ومخرجاته. ويختتم التقرير بتوصيات وإبراز جوانب القوة في البرنامج. ومع ذلك تقترح لجنة المراجعة أنْ يتمَّ الاستعانة بعضو خارجي في التخصص الدقيق للبرنامج "القانون التجاري"، عند إجراء المراجعة الدورية القادمة له.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنه بناءً على التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الدورية للبرنامج؛ يتمُّ وضع خطة تحسين لمعالجة هذه التوصيات. وقد اطلعت لجنة المراجعة على "الخطة الإجرائية لمعالجة توصيات المراجع الخارجي الدوري لبرامج الدراسات العليا 2019–2020". وقد لوحظ أنها تتضمن معالجة ما ورد تحت بند "تحسينات رئيسة" في تقرير المراجعة الدورية، غير أنَّها لم تتعرض لما ورد تحت بند "توصيات"، والذي تضمن على سبيل المثال: الاعتماد بشكل أكبر على الأساتذة المشاركين في التدريس، تحديث قائمة الممتحنين والمناقشين الخارجيين وتنوعيها، وضع أسس واضحة للامتحان الشفهي من حيث اختيار الممتحنين، وموعد الامتحان ومدته. ومع ذلك، وجدت لجنة المراجعة أنَّ ما ورد تحت بند "تحسينات رئيسة"، قد تم

تنفيذه بالفعل، أو في طور التنفيذ. لذلك، تحثُّ لجنة المراجعة على تفعيل دراسة تنفيذ كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الدورية للبرنامج.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "سياسة المقايسات المرجعية"، والتي تتضمن أحكامًا واضحة بشأن إجراء المقايسات المرجعية، وكيفية الاستفادة من نتائجها. وتطبيقًا لهذه السياسة، فقد أجرت كلية الحقوق مقايسة مرجعية رسمية واحدة مع جامعة إقليمية عن برنامج مماثل، وهو برنامج: "ماجستير في القانون الخاص – مسار القانون التجاري"، في العام 2020، شملت ثمانية جوانب منها: شروط القبول، وأهداف البرنامج ومخرجاته، والمقررات الدراسية ومحتواها، ومصادر التعلم وغيرها. علاوة على ذلك، تم تنفيذ مقايسة مرجعية غير رسمية مع ثلاثة برامج مماثلة في جامعات إقليمية ودولية في مايو 2019، وقد شملت تلك المقايسات العديد من الجوانب ومنها: الخطة الدراسية، وعدد الساعات المعتمدة، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات من بينها: توفير مقرر مناهج البحث القانوني كمتطلب إجباري في الخطة الدراسية. غير أنه يلاحظ على جدول المقايسات غير الرسمية أنه لا يوضح الفروق في هيكل البرنامج بين جامعة العلوم التطبيقية والجامعات محل المقايسة، ولا يبين اختلاف الوزن النسبي للمقررات الدراسية والرسالة بينها. ومع ذلك، تنصح لجنة المراجعة بتوسيع دائرة المقايسة المرجعية مع برامج مثيلة على المستويين الإقليمي والدولي، مع مراعاة النظام القانوني في الدول التي يتم مقايسة برنامج "ماجستير في القانون التجاري" معها (النظام اللاتيني والأنجلو أمريكي)، والتدقيق في إجراء المقايسة المرجعية من حيث إبراز هيكل البرنامج النظير في الجامعات الأخرى الذي قد يختلف عن هيكل البرنامج في جامعة العلوم التطبيقية.

- وفقًا للأدلة المقدمة، وعلى نحو ما تبين من خلال المقابلات، فإنَّ نتائج المقايسة المرجعية تستخدم كأحد المدخلات التي يستند إليها تقرير المراجعة الدورية للبرنامج، وفي تقرير المراجعة السنوية للبرنامج. كما لاحظت لجنة المراجعة أنه تم بالفعل تنفيذ بعض التوصيات الواردة في تقارير المقايسة المرجعية مثل: تعديل الخطة الدراسية، والأهداف، ومخرجات التعلم على مستوى البرنامج، والمقررات، وكذلك تقليل عدد المقررات الاختيارية في البرنامج في العام 2020، واتضح ذلك في الخطة الدراسية، ومواصفات البرنامج. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة أنَّه تم تطبيق التعديلات اعتبارًا من الفصل الأكاديمي الأول للعام الأكاديمي 2020-2021.

- وفقًا لدليل ضمان الجودة، تقوم وحدة القياس والتقييم في جامعة العلوم التطبيقية، بتجميع وتحليل آراء الأشخاص والجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية؛ لتستفيد منها في تحسين البرنامج، ويشمل ذلك تحليل نتائج الاستبيانات للجهات المستفيدة من البرنامج، وتضم أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والخريجين وأرباب الأعمال. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عينة عن عدة سنوات من تحليل استبانات أرباب الأعمال، والخريجين، واستبيان تقييم مقرر رسالة الماجستير، واستبيان آراء الطلبة الجدد؛ مما يدل على إجراء هذه الاستبيانات بشكل منتظم. كذلك تقوم الجامعة بتجميع آراء ذوي العلاقة بطرائق أخرى غير الاستبيان، ومنها على سبيل المثال، تقارير المجلس الاستشاري، تقارير التدقيق الخارجي. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ عدد المستجيبين للاستبيانات المختلفة يعدُّ محدودًا نسبيًّا، ففي استبيان آراء الطلبة الجدد وصلت نسبة الاستجابة للاستبيان إلى (59%) عن برنامجي "بكالوريوس في الحقوق، وماجستير في القانون التجاري". وبالنسبة لاستبيان رضا الخريجين، فقد أُجري على عينة تضمنت (220) خريجًا من الكلية، غير أنها لم تحدد عدد الخريجين في برنامج "ماجستير في القانون التجاري". أما استبيان الطلبة الذين على وشك التخرج Exit Survey، فلم يشارك فيه أيُّ طالب من برنامج "ماجستير في القانون التجاري". ولذلك توصي لجنة المراجعة بالتأكد من تحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتولى مركز ضمان الجودة والاعتمادية – على مستوى الجامعة – مراجعة ومتابعة كافة المسوحات والاستبيانات بشكل مستمر، وكذلك طرائق التحليل. وقد قدمت أدلة على إجراء تحليل لمختلف الاستبيانات بشكل مركزي على مستوى كافة كليات الجامعة وبرامجها. كذلك توجد أدلة

على الاستفادة من تحليل نتائج هذه الاستبانات في إعداد تقرير المراجعة السنوية للبرنامج. وقد تبين للجنة المراجعة – أثناء المقابلات – أن الكلية تقوم بإبلاغ الأطراف ذات العلاقة بما تم إجراؤه بناء على تغذيتهم الراجعة، ويتم ذلك عن طريق الاجتماعات، واللقاءات الشفهية والبريد الإلكتروني.

- طبقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنه يتمُّ قياس رضا الطلبة على التحسينات المنفذة بناءً على اقتراحاتهم في العام السابق. كذلك، تتبنى الكلية – من خلال اللقاء الطلابي المفتوح – مناقشة مقترحات الطلبة، حيث يتم الاستفادة من المقترحات المناسبة لتطوير البرنامج ومناقشتها في مجالس الأقسام (تغذية راجعة)، وبالتالي يتمُّ رفعها لمجلس الكلية. كما أنَّ المدقق الخارجي للبرنامج، يتم إبلاغه بالخطة الإجرائية لمعالجة توصياته، وقد لاحظت لجنة المراجعة رضا المدقق الخارجي للبرنامج في تقريره للعام الأكاديمي 2020–2021، عما تم إدخاله من تحسينات بناءً على التوصيات التي تضمنها تقرير المدقق الخارجي للعام الأكاديمي 2019–2020.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف*

- تتضمن سياسة المجالس الاستشارية في الجامعة، إنشاء مجلس استشاري من ذوي الخبرة من القطاعين العام والخاص، ويتكون من أعضاء خارجيين وداخليين لكل برنامج، ولهذا المجلس أنشطة وصلاحيات واضحة، على أن يتم اعتماد وتحديث التشكيل من قبل مجلس الجامعة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على آخر تشكيل للمجلس الاستشاري لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، والذي تمَّ في أكتوبر 2020، حيث يبلغ عدد أعضائه تسعة أعضاء، منهم خمسة أعضاء خارجيون؛ يمثلون خبرات على الصعيد المهني والأكاديمي. كما اطلعت لجنة المراجعة على أحد محاضر اجتماعات المجلس الاستشاري بتاريخ يناير 2020، والتي تبين منها مناقشة تتضمن خطة ووصف برنامج "ماجستير في القانون التجاري". وعلمت لجنة المراجعة – خلال المقابلات – أنَّ المجلس الاستشاري يعقد اجتماعاته

مرتين في العام الأكاديمي بواقع اجتماع واحد كل فصل أكاديمي، وأن أول تشكيل لمجلس استشاري كان في العام الأكاديمي 2016–2017، كما يتم تغيير تشكيل المجلس كل ثلاث سنوات، وتُعْقَد له اجتماعات دورية فصلية.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ مخرجات اجتماعات المجلس الاستشاري – التي تعقد مرتين في العام – بما تشمله من توصيات يتم تضمينها في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج. وقد تأكدت لجنة المراجعة من ذلك من خلال فحص التقرير السنوي للبرنامج. وخلال المقابلات، أُعْطِيَتْ أمثلةٌ على الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها بناءً على توصيات المجلس الاستشاري ومنها: إعادة النظر في المقررات الاختيارية، وإعادة صياغة الأهداف ومخرجات التعلم، وتحديث محتوى المقررات. علاوة على ذلك، قدم دليل، على عقد اجتماع مجموعة تركيز تضم المجالس الاستشارية لجميع برامج كلية الحقوق في 14–1–2020، حيث تم عرض خطة العمل، والتحسين للبرامج تمهيدًا لمناقشة الاقتراحات في المجالس الحاكمة.

- يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه يتم التأكد من تلبية البرنامج لاحتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية من خلال الاستبيانات السنوية التي تجريها الجامعة عن رضا الخريجين، والذي يظهر نسبة رضا عالية تصل إلى 5 على مقياس خماسي وعن تقييم أرباب الأعمال لخريجي الجامعة، والذي يتضمن نسبة رضا عالية أيضًا تصل إلى (4.36) على مقياس خماسي. ويُلاحظ على الاستبيانين أنهما لم يوضحا عدد المستجيبين من البرنامج على وجه التحديد (انظر التوصية في المؤشر السابق). كذلك يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أخذ آراء أرباب الأعمال من أعضاء المجلس الاستشاري، وإلى الاستناد إلى تقارير لقاءات جهات التوظيف، وأرباب الأعمال في معرفة احتياجات سوق العمل. وقد اطلعت لجنة المراجعة على كليهما في الأدلة المقدمة، ووجدت إشادة واضحة في الدليلين بمستوى الخريجين، كما تأكدت من ذلك أثناء المقابلات.

- أشار تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، إلى عدة دراسات يتمُّ الاستناد إليها كدراسات لاحتياجات سوق العمل منها، إلا أنَّ بعضَ هذه الدراسات قديم وبعضها ليس له علاقة بالبرنامج بشكل مباشر. وبفحص التقرير السنوي تبين أنَّه مدونٌ به بوضوح أنه لا توجد دراسة لاحتياجات سوق العمل؛ مما يدلل على عدم استناد البرنامج إلى أي دراسة لسوق العمل في إجراء تحسينات عليه. ولذلك، توصي لجنة المراجعة

بإجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ الآليات المطبقة لمتابعة آليات استشراف احتياجات سوق العمل، والاحتياجات المجتمعية؛ يتمُّ متابعتها من خلال وحدة القياس والتقييم، حيث تقوم الوحدة بإدارة الاستبيانات، وتحليلها تمهيدًا لعمل التغذية الراجعة، كما يتم دراسة نتائج استطلاعات الرأي من الإدارة العليا، ومنسقي البرامج، والمقررات ورؤساء الأقسام، تمهيدًا لعمل خطة التحسين، كما تقوم وحدة ضمان الجودة، ومركز ضمان الجودة بالجامعة بمراقبة تنفيذ خطط التحسين للبرامج، والمقررات بناءً على التغذية الراجعة، ونتائج الاستبيانات، وتقارير المراجعة والتقييم.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقًا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج ماجستير في القانون التجاري، المطروح بكلية الحقوق، والمقدم في جامعة العلوم التطبيقية حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنة بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. تجهيزات القاعات، والمعامل، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس مناسبة ومجهزة بشكل كاف وفعال.
2. مرافق تقنية المعلومات مناسبة، وكافية لتلبية احتياجات الطلبة.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على جامعة العلوم التطبيقية:

1. إعادة النظر في تحديد الربط بين المخرجات التعليمية للمقررات والمخرج التعليمي للبرنامج D2.
2. أن يُعاد النظر في المدة المقررة لإنجاز الرسالة.
3. إضافة مقرر قانون الإفلاس إلى الخطة الدراسية.
4. تعديل عنوان ومضمون مقرر التحكيم التجاري؛ ليصير مقررًا في تسوية المنازعات التجارية، ويشمل كافة وسائل تسوية المنازعات من قضاء، وتحكيم، وصلح، وتوفيق، ووساطة.
5. دراسة إمكانية إضافة مقررات اختيارية تتناول القانون الجوي، والنظر في استبدال مقرري القانون المدني وقانون التجارة بمقررات أكثر تعمقًا في القانون التجاري.
6. ضرورة إعادة صياغة محتوى المقررات الدراسية على نحو يتبين منه الالتزام بمنهج تقسيم المقرر إلى مقرر عام ومقرر خاص، والالتزام بتدريس موضوع المقرر الخاص مع التعمق فيه بشكل يغطي عناصر العمق والاتساع.

7. أنْ يقتصر الامتحان التمهيدي للمتقدمين للبرنامج على مواد القانون التجاري فقط بدلاً من امتحان الطالب في موادَّ لا علاقة لها بالبرنامج.

8. تعديل معايير القبول في البرنامج بحيث لا تسمح بقبول طلبة من غير الحاصلين على مؤهل البكالوريوس في القانون في "برنامج ماجستير في القانون التجاري".

9. ضرورة توخى الدقة وإعمال المعايير الأكاديمية من قبل لجنة المعادلات بالكلية عند معادلة المقررات.

10. تخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس، وزيادة عدد أسابيع إجازتهم السنوية؛ لتتناسب مع المعدلات السائدة إقليميًّا ودوليًّا.

11. ضرورة العمل على تمثيل أفضل للمرأة في الهيئة الأكاديمية للكلية، ومراعاة النسبة المعقولة للأساتذة والأساتذة المشاركين، والتدقيق عند التعيين في اختيار حملة الدرجات العلمية في ضوء مستوى الجامعات المانحة لها.

12. تطبيق آليات لاستطلاع آراء هيئة التدريس فيما يقدم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.

13. اشتراك الجامعة في قواعد بيانات متخصصة في القانون مثل: Lexis Nexis وWest Law وزيادة عدد قواعد البيانات المتخصصة باللغة العربية.

14. وضع جدول زمني بمواعيد دورية محددة مسبقًا لإجراء الصيانة لكافة مرافق وموارد الجامعة.

15. بحث الأسباب وراء تأخر تخرج الطلبة، وتقديم الخطة العلاجية المناسبة لذلك.

16. الالتزام بأن يكون كل المدققين الخارجيين لبرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، ومقرراته من المتخصصين في القانون التجاري، مع مراعاة التنويع في اختيار المدققين الخارجيين بأن يكونوا منتمين إلى مدارس قانونية مختلفة.

17. تعديل سياسة المدقق الخارجي من خلال اشتراط درجة علمية معينة في المدقق الخارجي لبرامج الدراسات العليا كالحصول على درجة أستاذ أو أستاذ مشارك على الأقل.

18. تطوير آليات رسمية مناسبة لتطوير عملية التدقيق الداخلي الخارجي بناءً على التقييمات، والمتابعة التي تُجْرَى لكل منهما.

19. التأكد من أنَّ موضوعات جميع الرسائل العلمية، وعناوينها متخصصة ومتعمقة، وأنَّ منهج البحث المستخدم يتلاءم مع مضمونها.

20. أن يُراعى عند تعيين الممتحن الخارجي للرسائل العلمية أن يكون أستاذًا أو أستاذًا مشاركًا على الأقل في تخصص القانون التجاري.

21. بحث الأسباب وراء انخفاض معدل تقدم الطلبة على مدار السنوات، وزيادة المدة التي يقضيها الطالب في البرنامج حتى التخرج فيه، ووضع الخطة العلاجية المناسبة لذلك.

22. أن تتأكد جامعة العلوم التطبيقية من توفير كل الوثائق المتعلقة بسياسات الجامعة باللغتين العربية والإنجليزية.

23. أن يتم التأكد من أنَّ التقرير السنوي متعمق بشكل أكبر، ويحتوي على توصيات للتحسين على مستوى البرنامج، والمقررات الدراسية تستند إلى أكثر من مدخل.

24. التدقيق في وضع خطة تحسين واضحة تتضمن إجراءات محددة لتنفيذ كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج.

25. التأكد من تحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

26. إجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج "ماجستير في القانون التجاري"، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.